



جامعة محمد خيضر - بركة -
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإجتماعية
شعبة علم الإجتماع



عنوان المذكرة

إنعكاسات مورفولوجية المسكن العمودي على الأسرة الحضرية

دراسة سوسيو حضرية بحي 400 مسكن - طولقة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع تخصص: علم إجتماع حضري

الأستاذة المشرفة:

حنان مراد

إعداد الطالبة:

أنيسة غربي

السنة الجامعية: 2019/2018

تشكر و عرفان

أحمد الله و أشكره على عونه و كرمه و بفضله و لأنه و إلهامه هبة الصبر على إنجاز هذه
المذكورة و أنارتها لي درج العلم و المعرفة.

كما أتوجه بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة " مراد حنان " التي
وقفت معي طيلة إنجاز هذا البحث إرشادا و توجيها، فجزاها الله خيرا و أدامها ذخرا في
خدمة العلم و المعرفة.

ثم لا يطيب هذا البحث إلا بكلمات تخص بجزيل الشكر و العرفان إلى من أشعل شمعة في
دروبي عملنا و أعطى حصيلة فكرة لتبني دربنا إلى الأستاذة الدكتورة " تمرسيه فتية "
التي كانت عوننا لإكمال و إتمام هذا البحث و نورا الذي يضي الظلمة التي كانت
تفقد في طريقنا.

ولا ننسى شكرنا و امتناننا لكل أستاذة قسم علم الاجتماع حضري كل واحد بإسمه، شوقي
فاسمي، نتيجة جيماري، شايبي ذراع ميدني، حمادي حنان، لبعل أمال، مناصرة ميمونة،
صدراة فضيلة، طويل فتية، وذاينيه عمر.

و نشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

و أجر الجميع على الله

غربي أنيسة



الاهداء

اهدي ثمرة مجهودي هذا إلى إنسانة الروح... إلى أميرة قلبي... إلى من أشرفت على عيني من كثرة القراءة... إلى من رافقتني دعواتها دائما، التي لوافيت عمري ما وافيت حقها... إلى انبل واعطف وارق أم في الوجود... أمي الغالية حفها الله وأطال في عمرها.

إلى الذي لم يدخر جهدا في تربيته ونصحي، والذي حرم نفسه وأعطاني وكان سدي في الحياة وقدوتي... أبي الغالي "حسين" - رحمه الله - الذي دعمه في موطني الدراسة مازال لحد الآن اشعر به لأنه مازال حي في قلبي واشعر به، إلى الأرواح تحب التراب جدي "وريدة" - رحمها الله - وأخي "احمد" - رحمه الله - وأختي "حنان" - رحمه الله -

إلى جميع إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه، مما بحثت في قاموس الكلمات، ونثرت من عبارات الشكر فلن أجد كلمات توفيك حقك وقدرك، شكرا من أعماق قلبي على عطائك ومساعدتك لي أخي الغالي "عزا لدين"، إلى قرة عيني إخوتي وأخواتي وردة، نصيرة نبيلة، متبعة، لويضة، كمال، علي، حفهم الله ورحمهم. إلى من رافقتني طوال مشواري الدراسي، أختي الغالية "سهيلة"، و إلى أصحاب العمر

والمحبة إخوتي التي لم تلدهم أمي، فانت و كوكة.

إلى ينابيع الحب وطيور المحبة، أولاد إخوتي وأخواتي، صالح، حسين سيف الدين، يونس، احمد، بلال، مريم، ماري، شمس الهديل، وإلى ملاكي الصغير أبة الرحمن، حنان، عائشة، نور الهدى.

كما لا أنسى من سدي أثناء إنجاز هذا العمل و كانت خيرا سندا لي " حليلة بلبصير"

إلى أصحاب القلوب الطيبة و النفوس الأبية، والابتسامة الفريدة، نسبية، سمية، مليكة حليلة، عائشة، بتول، رقية، وإلى كل زميلة و زميل في تخصص علم اجتماع الحضري.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
	الاهداء	01
	شكر و عرفان	02
أ-ب	مقدمة	03
	الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	04
04	1. الإشكالية	05
05	1-1 الفرضيات	06
06	2-1 أسباب الدراسة	07
06	3-1 أهداف الدراسة	08
07	4-1 أهمية الدراسة	09
07	5-1 تحديد المفاهيم	10
10	2. البحث الاستطلاعي	11
10	1-2 المنهج المستخدم	12
11	2-2 العينة وكيفية اختيارها	13
12	3-2 أدوات البحث وتصميمها	14
14	2 4 تكوين الجداول وعالجتها إحصائيا	15
14	2 5 الدراسات السابقة	16
	الفصل الثاني: مورفولوجية المسكن العمودي	17
18	1. مراحل تطور المسكن في الجزائر	18
23	2. مورفولوجية المسكن	19

24	3. معايير و مواصفات المسكن	20
28	4. أنماط المسكن في الجزائر	21
33	5. أنواع المساكن العمودية المتاحة في الجزائر	22
	الفصل الثالث : الأسرة الحضرية	23
38	1. خصائص الأسرة الحضرية	24
40	2. أنماط الأسرة	25
42	3. وظائف الأسرة	26
46	4. مكونات الأسرة في الجزائر	27
48	5. مراحل تطور الأسرة الجزائرية	28
	الفصل الرابع : الإطار التطبيقي	29
53	1. مجالات الدراسة	30
54	2. تفريغ وتحليل بيانات الدراسة	31
71	3. نتائج الجزئية للدراسة	32
73	4. نتائج العامة	33
75	الخاتمة	34
77	قائمة المراجع	35
	الملاحق	36
	ملخص	37

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	54
02	توزيع أفراد العينة حسب السن	55
03	توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	56
04	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	57
05	توزيع أفراد العينة حسب المهنة	59
06	توزيع أفراد العينة حسب عدد الأسرة	60
07	تأثير مورفولوجية المسكن العمودي على تغير التركيبة الأسرية	62
08	توزيع الأسر حسب المساحة الإجمالية للمسكن العمودي	62
09	توزيع الأسر حسب عدد غرف المسكن العمودي	62
10	توزيع الأسر حسب طبيعة ملكية المسكن العمودي	63
11	يوضح لنا مدة إقامة أفراد الأسرة بالمسكن العمودي	64
12	تأثير المسكن العمودي على النمطية الأسرية	64
13	مدى تناسب حجم المسكن مع أفراد الأسرة	65
14	يوضح إقامة الأسر بإضافة تعديلات على المسكن العمودي	65
15	يوضح هل قامت الأسر بإستشارة مهندس معماري عند التعديل	66
16	تأثير مورفولوجية المسكن العمودي على إلغاء الخصوصية الأسرية	

67	مدى توفير المسكن العمودي الإستقالية لأفراد الأسرة	17
67	يوضح وجود أشخاص يقيمون مع افراد الأسرة داخل المسكن العمودي	18
68	يوضح شعور افراد الأسرة عند وجود شخص آخر داخل المسكن العمودي	19
68	يوضح مدى تناسب حجم المسكن العمودي مع احتياجات الأسرة	20
69	يوضح مدى توفير مساحة المسكن العمودي فضاءات مناسبة للأطفال	21

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
54	توزيع الأفراد حسب عينة الجنس	01
55	توزيع الأفراد حسب عينة السن	02
56	توزيع الأفراد حسب عينة الحالة العائلية	03
58	توزيع الأفراد حسب عينة المستوى التعليمي	04
59	يبين توزيع الأفراد حسب عينة المهن	05
61	توزيع الأفراد حسب عينة عدد الأفراد	06

المقدمة

يهتم علم الاجتماع الحضري بدراسة المدينة، على أنها تمثل شكل من أشكال التجمعات الإنسانية، و مركز للتكامل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في منطقة محددة، و تعتبر مركز حضري جاذب للسكان نتيجة لعدة عوامل ديمغرافية و إقتصادية و اجتماعية و ثقافية و تتسم بنمط عيش و حياة يومية معينة، تتبلور على ضوءها قيم الأفراد و عاداتهم و تقاليدهم فتؤثر في تحديد أنماط سلوكهم.

و بناء على هذا تركز الدراسات السسيولوجية على بعض التغيرات و التطورات التي طرأت على التركيبة الأسرية، فتعد الأسرة النواة الأولى و الأساسية في المجتمع و من أهم متطلبات الأسرة الضرورية حتمية توفير مسكن ملائم يضمن لها شروط العيش المناسب.

إلا أنه في الآونة الأخيرة ظهر المسكن العمودي الذي حمل معه ثقافة مغايرة تماما لما نشأت عليه الأسرة الجزائرية، وهاته الأخيرة التي تعايشت مع الوضع الجديد بدون شروط، باعتبار أنه سوف يحل العديد من المشاكل التي أقلققت الحياة الأسرية كالتزايد السكاني الذي قابله قلة السكن.

ثم ان المسكن العمودي لم يتناسب مع حاجيات و متطلبات الأسرة مما دفع أغلب الأسر بإضافة عدة تعديلات على مورفولوجية المسكن.

ومن هذا المنطلق قمنا بدراسة انعكاسات مورفولوجية المسكن العمودي على الأسرة الحضرية و منه قمنا بوضع خطة تنقسم إلى أربعة فصول كانت كالاتي:

الفصل الأول: وتطرقنا في هذا الفصل على الإطار المنهجي للدراسة، و قد تم فيه تحديد إشكالية الدراسة، والفرضيات وأسباب الدراسة، وأهداف الدراسة وأهميتها والمفاهيم النظرية والإجرائية، و المنهج المستخدم، والعينة و كيفية اختيارها وأدوات

البحث وتصميمها، وتناولنا كذلك تكوين الجداول ومعالجتها إحصائياً بالإضافة إلى التطرق إلى الدراسات السابقة التي تطابق موضوع دراستنا.

الفصل الثاني: المعنون بـ **مورفولوجية المسكن العمودي**، و تناولنا فيه مراحل تطور المسكن العمودي، ومورفولوجية المسكن، كذلك مواصفات و معايير المسكن، و أنماط المسكن في الجزائر، و لنختم هذا الفصل ذكرنا أنواع المسكن العمودي المتاح في الجزائر.

الفصل الثالث: وقد تطرقنا إلى **الأسرة الحضرية**، حيث تم تقسيم الفصل إلى: ذكر خصائص الأسرة الحضرية، وأنماطها، ووظائفها، أما العنصر الرابع ركزنا فيه على مكونات الأسرة الجزائرية، ولنختم هذا الفصل ذكرنا مراحل تطور الأسرة الجزائرية.

الفصل الرابع: الذي خصص للدراسة الميدانية، الذي يحتوي على مجالات الدراسة المكاني، الزماني والبشري، و كذلك تحليل و تفسير نتائج الدراسة، وبعد ذلك استخلاص النتائج الجزئية العامة لموضوع الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

1- تحديد إشكالية الدراسة

1 1 الفرضيات

1 2 أسباب الدراسة

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 تحديد مفاهيم الدراسة

2- البحث الإستلاعي

2-1 المنهج المستخدم

2-2 العينة و كيفية اختيارها

2-3 أدوات البحث و تصميمها

2-4 تكوين الجداول و معالجتها

إحصائيا

2-5 الدراسات السابقة

1- تحديد إشكالية الدراسة:

يتشكل المجتمع من مجموعة افراد تجمع بينهم روابط و علاقات مختلفة تؤسس لنا بالضرورة خلايا أسرية، فهي تعبر عن جزء لا يتجزأ من أي مجتمع، فالأسرة هي النواة الأساسية والوحدة الرئيسية، قد تختلف في تركيبها و شكلها من مجتمع لآخر، إلا أنها تتفق في تحقيق حاجياتها الضرورية، كالتوازن النفسي و الاجتماعي وتوفير الحياة الملائمة التي تبط بالضرورة مع المجال الذي نقطن فيه.

يعتبر المسكن هو الملجأ الطبيعي للأسرة، باعتبارها تقضي الأسرة أغلب أوقاتها فيه فهو ذو أهمية بالغة يحتاجها الفرد لتلبية متطلباته المتمثلة في الأمن و الاستقرار و الراحة النفسية و الجسدية.

نظرا للنمو المتسارع للسكان بفعل الزيادة الديمغرافية الكثيفة، فإن الطلب على المسكن ازداد و هذا ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة (حديثه)، إذ ظهر ما يعرف بالمسكن العمودي الذي يتكون من مجموعة طوابق و شقق تجمع العديد من الأسر داخل الوحدة السكنية الواحدة، و يتميز بمحدودية المساحة و قد انتهجت السياسة الجزائرية غيرها من الدول هذا النوع من السكنات لتقليل من أزمة السكن. بصفة عامة و الأسرية بصفة خاصة .

رغم أن المسكن العمودي كان بمثابة العلاج المستعجل لكثير من المشاكل و الأمراض الاجتماعية بصفة عامة و الأسرية بصفة خاصة. إلا أن نمطية تخطيط مورفولوجيته أدت في خلق العديد من التغيرات و التطورات التي مست تركيبية الأسرة الحضرية، من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، و هذا راجع لضيق الحيز المكاني للمسكن.

كما من الضروري على هذا المسكن أن يحترم المسافة الشخصية للأفراد لتفادي الضغوطات النفسية و الانفعالات، إلا أن هذا النمط المتاح في الجزائر لا يوفر حاجات

ومتطلبات الأسرة، فتضطر الكثير من الأسر في إدخال بعد التعديلات على مورفولوجية المسكن العمودي، لأنه نمط دخيل و مغاير لا يحمل صفات و ثقافة الأسر الحضرية الجزائرية.

إن بين محاولة تكيف الأسرة مع مورفولوجية المسكن العمودي من جهة و بين التصدي و المواجهة لكل الانعكاسات التي نتجت مورفولوجية المسكن، جاء التساؤل الرئيس كالتالي : فيما تتمثل انعكاسات مورفولوجية المسكن العمودي على الأسرة الحضرية؟

1- 1 الفرضيات:

- 1- تؤثر مورفولوجية المسكن العمودي على تغير تركيبة الأسرة
- 2- تؤثر مورفولوجية المسكن العمودي على صفة الخصوصية الأسرية

1-2 أسباب الدراسة:

اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن محل صدفة، و إنما جاء لأهميته الكبيرة و الضرورية التي يفرضها لدراسته، و ذلك من خلال المعيشة اليومية له، تكونت لدينا جملة من الأفكار حوله دفعتنا لطرح إشكال، والذي حفزنا على تحليل هذا الموضوع إلى عوامله و أسبابه الأساسية، و ضمن نقاط نحدد الأسباب الدافعة لدراسة هذا الموضوع:

1- المسكن العمودي و الأسرة موضوع مهم يدخل ضمن تخصص علم اجتماع

حضري والذي يهتم بدراسة الأسرة و حاجياتها و علاقتها بالوظائف التي يقدمها المسكن العمودي لها.

2- تعتقد الدولة أن المساكن العمودية هي الحل الأمثل و الأنسب لسد الحاجة و حل

أزمة السكن، و أن الأسرة يمكنها التكيف مع أي نمط من السكن، يعتبرونها مجرد آلة أو تجهيز سكني، يمكن أن تتكيف مع أي نوع من المساكن.

3- فقدان بعض الأسر لخصوصيتهم و ممارساتهم في الحياة اليومية، وذلك في سبيل التكيف مع المسكن الحديث (المسكن العمودي).

4- عدم مراعاة المهندس المعماري طبيعة المجتمع، الذي يصمم له المسكن و عدم

الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الثقافية و الاجتماعية للأسر.

1-3 أهداف الدراسة:

لكل بحث هدف أو مجموعة من الأهداف يرمى الباحث إلى تحقيقها و نحن من خلال بحثنا هذا نسعى لتحقيق الأهداف التالية:

1- إثراء البحث العلمي، و توجيه اهتمام الباحثين في هذا المجال لمراعاة خصوصية الأسرة داخل المسكن العمودي.

2- تحديد أهم متطلبات و حاجيات الأسرة التي تأمل أن تتوفر لها في المسكن

العمودي.

3- محاولة معرفة مظاهر التغيير التي طرأت على مورفولوجية المسكن.

1-4 أهمية الدراسة:

إن للموضوع الدراسة أهمية كبيرة، من حيث أنه مجال اهتمام الكثير من المتخصصين والباحثين في العديد من التخصصات و خاصة علم اجتماع حضري، و تبرز أهميته في ظاهر التغيير التي مست الأسرة داخل المسكن العمودي، و مدى تأثير هذا الأخير على الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للأسرة، و ذلك راجع إلى اهتمام المهندس المعماري بالجوانب العمرانية للمسكن، دون مراعاة ما تحمله تلك الأسرة من خصوصية لذلك يشترط على أن يكون المسكن ملائماً و يتوفر فيه على كل ما تحتاجه الأسرة، و يحافظ على راحتها و استقرارها.

1 5 تحديد المفاهيم:

1- مفهوم المورفولوجية:

لغة: و يعرف "موريس" علم المورفولوجيا وهي في الأصل "morphé" و تعني الشكل و "logos" وتعني دراسة، فهي العلم الذي يدرس شكل و بناء الكائنات الحية. اصطلاحاً: يعرف علم المورفولوجيا بأنه العلم الذي يقوم بدراسة التكوينات الصور والهياكل الجسمية للأفراد من حيث الشكل و الحجم و نسب الأعضاء، و بنيتها الداخلية بهدف التعرف على خصائص الأجناس و الجماعات البشرية في الدراسات الأنثروبولوجية. (موريس هالبواك، ترجمة الدكتور حيدر، 1986، ص 13-14).

المورفولوجيا الحضرية: تعتبر المورفولوجيا الحضرية دراسة كل المجال الحضري من حيث أشكال المساكن، و أكثر عموماً العمارات و المنازل التجمعات السكنية و الهيئات العمومية، مثل مقر البلدية و محطات النقل و مناطق الخدمات التجارية إلى غاية الشكل للمدينة. (لطرش سارة، بدون سنة، ص 22).

2- مفهوم المسكن:

لغة: من السكن و السكون.

فالسكون هو ثبوت الشيء بعد تحركه و يستعمل في الاستيطان فنقول نذهب إلى سكن

فلان أو مكان سكن فلان أي المكان الذي استوطنه فلان. (أحمد صبور، 1959، ص59).

اصطلاحاً: السكن هو الإيواء و الانتفاع لقوله تعالى " والله جعل من بيوتكم سكناً".

سورة النحل الآية (80).

و هو المنزل الذي تسوده العلاقات الإنسانية و الذي يكفل تماسك الأسرة و رقيها و فيه

يبلور كل فرد فيه ذاته و كيانه الاجتماعي و يحمي حياته الخاصة بشكل عادي فيكون

بذلك من أهم حاجات حياة الفرد و الأسرة و شكل من أشكال ثقافتها المادية. (المرجع

السابق، ص70).

و يعرف "بيار جورج" المسكن بأنه عنصر أساسي للارتباط بين الفرد و الأسرة و

الوسط الاجتماعي و هو يصنع نموذجاً من الإنسانية. (غوفي مصطفى، لبرارة هالة، 2013،

ص35).

3- مفهوم المسكن العمودي (العمارة):

لغة: هي مصدر من فعل عمر، مثل عمر المسكن أي جعله عامراً أو أهلاً للسكن.

و يبدو أن العرب ولدا هذه المعاني من العمر، أو العمر و تعني الحياة أو البقاء. (حسن

إسماعيل، 1986، ص237).

اصطلاحاً: هو عبارة عن سكن ترتفع فيه الأبنية بالاتجاه العمودي على سطح الأرض،

إذ تكون كتلا بنائية ذات طوابق متعددة (ثلاثة طوابق فأكثر)، و هي عبارة عن بنايات

مصنوعة من الإسمنت المسلح أو الطوب، مصففة الواحدة تلو الأخرى و هي على

شكل طوابق تتخللها أدراج. (لبرارة هالة، 2008، ص40).

و يعرف كذلك هذا النمط من السكن في جميع بقاع العالم على أنه تجميع لعدة مساكن

ت وتبنى على شكل عمارات ذات أربع أو خمس طوابق ذات شكل مربع أو مستطيل

أو دائري و يستعمل سكان هذه العمارات فضاءاتها بصفة جماعية .(عبد الحميد دليمي، بدون سنة، ص 178).

التعريف الإجرائي:

نعني بمورفولوجية المسكن العمودي ذلك التصميم الذي يكون على شكل وحدات متصلة فيما بينها، و تضم بداخلها عدة شقق ضيقة المساحة، عمودية الشكل و تتكون من غرفتا النوم و الاستقبال و مطبخ و حمام، و يكون المدخل جماعي.

4- مفهوم الأسرة:

لغة: "كلمة مشتقة من الأسر، و الأسر هو القيد، و تعنى الأسرة أيضا الدرع الحصين، وأهل الرجل و عشيرته، و الأسرة جماعة يربطها أمر مشترك " .(د.راج درواش، 2012، ص14).

اصطلاحا: يرى "لندبرج" أن الأسرة هي النظام الإنساني الأول، و من أهم و وظائفهما إنجاب الأطفال و المحافظة على النوع الإنساني، كما أن النظم الأخرى عند أوصلها في الحياة الأسرية إلا أن أنماط السلوك الاجتماعي و الاقتصادي و الضبط الاجتماعي و التربية و الترفيه و الدين نمت أول الأمر داخل الأسرة .(السيد عبد العاطي، محمد أحمد بيومي، 2006، ص8).

و يعرف "ماكيفر" أن الأسرة لها درجة كبيرة من قوة التحمل و المسؤولية تمكنها من إنجاب الأطفال و تربيتهم، و قد تكون لها علاقات قرابية أو بعيدة أو جانبية و لكنها تنشأ من حياة الأزواج معا، و الذين يكونون مع نسلهم وحدة متميزة .(المرجع السابق، ص9).
فالأسرة كما يراها "مالينوفسكي" على أنها مجموعة من الأفراد تربطهم علاقة تميزهم عن غيرهم من الجماعات و يعيشون في مسكن مشترك و تربطهم عواطف مشتركة .(تركي راج، 1990، ص236).

التعريف الإجرائي:

تعتبر الأسرة الوحدة الاجتماعية الأساسية في المجتمع، مكونة من زوج و زوجة و أولاد أو أكثر تربطهم روابط الدم و القرابة، يعيشون في حيز واحد و مشترك ألا هو المسكن، الذي يحافظ على خصوصية أفراد الأسرة التي لا ترغب أن يطلع عليها الغير، كما أنه هو المجال الذي يوفر الراحة و الاستقرار للأفراد.

2- البحث الاستطلاعي

2-1 المنهج المستخدم:

عند القيام بأي دراسة علمية يتوجب على الباحث التقيد بخطوات منهجية علمية منظمة، هادفة للوصول لنتيجة معينة متبعا في ذلك المنهج المناسب لطبيعة الظاهرة المدروسة. فالباحث عندما يختار موضوع الدراسة فإنه يحاول وضع تصور عام عنه ضمن إطار منهجي يجعل البحث يسير في اتجاهه الصحيح قدر المستطاع، مما يسهل عليه تحديد المعالم التي تستدعي ضرورة الالتزام بها في البحث.

و يعرف المنهج على أنه: "مجموعة الإجراءات المتبعة في دراسة الظاهرة أو مشكلة البحث لاكتشاف الحقائق المرتبطة به للإجابة على الأسئلة التي أثارها الأساليب المتبعة في تحقيق أو نفي الفرضيات التي صممت الدراسة من أجلها فالمنهج يجب أن يتجانس ويتوافق مع موضوع الدراسة و النتائج المنتظرة منها". (بشير صالح الرشدي، 2000، ص59). و يعرفه "موريس أنجرس" "Maurice Angers" أنه: مجموعة الإجراءات والخطوات الدقيقة التي يتبناها الباحث من أجل الوصول إلى نتائج معينة. (أنجرس موريس، 2006، ص98).

و تندرج دراستنا ضمن الدراسات الوصفية و التي تركز على وصف دقيق و تفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد و جمع المعلومات اللازمة لإعطاء وصف لمتغيرات الدراسة مما يساعدنا في التعرف على التغيرات التي أحدثتها مورفولوجية المسكن العمودي في الأسرة الحضرية.

و تفترض طبيعة الموضوع الدراسة على الباحث اختيار المنهج المناسب للوصول إلى نتائج دقيقة، و عليه فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يغرف بأنه " أسلوب من أساليب التحليل الذي يعتمد على معلومات كافية و دقيقة على ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، و ذلك من أجل الحصول على نتائج علمية و تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة ". (علي غربي، 2006، ص84).

و يعتبر كذلك المنهج الوصفي " طريقة منتظمة لدراسة حقائق راهنة، متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد، أو أحداث أو أوضاع معينة بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة، و آثارها و العلاقات التي تتصل بها و تغييرها و كشف الجوانب التي تحكمها". (بلقا سم سلاطية، حسان الجيلاني، 2001، ص141).

2- 2 العينة و كيفية اختيارها:

إذا استطاع الباحث إجراء دراسته على جميع أفراد المجتمع، فإن دراسته ستكون ذات نتائج أقرب إلى الواقع و أكثر دقة، و لكن الباحث قد يجد صعوبة في التعامل مع كل مفردة من مفردات المجتمع لعدة أسباب مما يضطره إجراء الدراسة على مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة ما يسمى بعينة الدراسة.

تتمثل العينة " في مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية، و هي تعتبر جزءا من الكل، بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع أعلى أن تكون ممثلة للمجتمع، لتجرى عليه الدراسة". (رشيد زرواتي، 2002، ص119).

لذلك من الضروري جدا اختيار عينة تكون ممثلة بالفعل للمجتمع الأصلي للدراسة بحيث يمكن تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها المأخوذة من المجتمع الأصلي ككل. و قد اعتمدنا في دراستنا على العينة العشوائية البسيطة لأنها الأنسب لموضوع الدراسة وهي " تلك التي تقوم على اختيار عدد من الوحدات (وحدات التحليل أو المفردات) شريطة تكافؤ فرص الاختيار بين كل الوحدات بالتساوي، و توصف بالبسيطة لكونها لا

تتقيد بنظام خاص أو ترتيب معين و إنما يتم سحب السجلات أو القوائم وفقا للعدد المراد دراسته".(علي غربي، المرجع السابق،ص136).

2- أدوات البحث و تصميمها:

إن طبيعة موضوع الدراسة و المشكلة المطروحة تفرض على الباحث اختيار الأداة المناسبة لجمع البيانات و المعلومات من المبحوثين بغية الوصول إلى النتائج المرجوة وتحقيق أهداف الدراسة في شتى المجالات، مما يستلزم على الباحث اختيار الأداة التي تتناسب مع المنهج المعتمد في الدراسة، و عليه فقد تم الاعتماد في دراستنا على أداتين أساسيتين لجمع المعلومات و هما الملاحظة العلمية و استمارة الاستبيان.

1- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة أداة أساسية لجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع و تفيد في بناء تصور عام حول المشكلة البحثية، و تعرف بأنها: "الأداة الأولية لجمع المعلومات، و هي النواة التي يمكن أن يعتمد عليها للوصول إلى المعرفة العلمية، و الملاحظة في أبسط صورها هي النظر إلى الأشياء و إدراك الحالة التي عليها".(عبد الله محمد عبد الرحمن، محمد علي البدوي، 2000، ص79).

و قد اعتمدنا في دراستنا على الملاحظة البسيطة منذ بداية الجولة الاستطلاعية و كذا أثناء توزيع الاستمارة على أفراد العينة، إذ أفادت هذه الوسيلة في التعرف عن قرب كيف أثر النمط السكني الجديد (المسكن العمودي)، الذي يعتبر نمط مغاير تماما عن النمط السابق (النمط التقليدي) على ثقافة الأسرة الحضرية.

2- استمارة الاستبيان:

إن استمارة الاستبيان هي مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بدراسة موضوع ما، بهدف الحصول على أجوبة و معلومات عنه، بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة، و هي من أكثر الأدوات المستخدمة في البحث العلمي و من أهم ما يميزها توفير الجهد و الوقت.

و تعرف بأنها عبارة عن مجموعة من الأسئلة موجهة إلى أفراد مجتمع البحث بهدف جمع معلومات ذات علاقة بأهداف و أسئلة و فروض البحث، و يركز الاستبيان على استطلاع الآراء و المواقف من خلال الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة و يعد الاستبيان أداة أساسية لجمع البيانات و المعلومات و هو أكثر الأدوات استخداما في العلوم الاجتماعية. (محمد عبيدات و آخرون، 2000، ص63).

وقد اعتمادنا في دراستنا على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، لأنها من بين التقنيات الأكثر ملائمة لطبيعة البحث موضوع الدراسة، و خاصة عندما يتعلق الأمر بمعرفة طبيعة الأسر التي تقطن في المسكن العمودي، و كذا التعرف على مدى تأثيرها على تركيبة الأسرة الحضرية.

و لقد تضمنت الاستمارة على محاور رئيسية تحتوي بدورها على أسئلة فرعية:

المحور الأول: و يتعلق بالبيانات الشخصية للمبحوثين، و تضم الأسئلة من (1) إلى (6).

المحور الثاني: و يضم البيانات المتعلقة بانعكاسات مورفولوجية المسكن على تغير تغيير تركيبة الأسرة، و تضم الأسئلة من (7) إلى (14).

المحور الثالث: و يضم البيانات الخاصة بخصوصية الأسر داخل المسكن العمودي، حيث تضم الأسئلة من (15) إلى (20).

و قد تم عرض الاستبيان على مجموعة من أساتذة علم اجتماع حضري، و هدف تحكيمها من أجل صدقها و ثبات تطبيقها، و قد تم تعديل بعض الأسئلة مع الأستاذ المشرف لتصبح أكثر دقة و ثباتا، و الأساتذة الذين قاموا بتحكيم الاستبيان:

الدكتورة "تمرسيت فتيحة": تخصص علم اجتماع حضري.

الدكتورة "لبعل أمال": تخصص علم اجتماع حضري.

الدكتور "ميدني شايب ذراع": تخصص علم اجتماع حضري.

2-4 تكوين الجداول و معالجتها إحصائياً:

بعد إنهاء عملية توزيع الاستمارة على أفراد العينة، و بعد التحقق من عملية جمع البيانات، تم تفريغها ببرنامج (spss)، و قد تحصلنا من خلاله عن الجداول الإحصائية المختلفة المتغيرات و استخراج النسب المؤوية لتسهيل عملية التحليل.

2-5 الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة أو الدراسات المشابهة خطوة أساسية من خطوات البحث العلمي فهي تساعد الباحث في عمليته البحثية و تحديد منطلق دراسته و قاعدته المعرفية، و هي دراسات أجراها باحثون فيما سبق و تكون في مجالات مختلفة، و قد كان موضوع دراستنا يتناول انعكاسات مورفولوجية المسكن العمودي على الأسرة الحضرية فقد وجدنا بعض الدراسات السابقة لموضوع دراستنا و التي كانت كالتالي:

الدراسة الأولى:

"داحي إسماعيل" (مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع تخصص التنظيم و الديناميكيات الاجتماعية و المجتمع، عنوان الدراسة، التفاعل الاجتماعي في السكن الاجتماعي الجماعي و أثره على نمط الأسرة). (جامعة ورقلة 2013-2014).

و تهدف هذه الدراسة:

- 1- إلى تشخيص العلاقة القائمة بين الأسر المقيمة في الأحياء الحضرية بناء على التفاعلات الخاصة بشؤون الحياة اليومية لهذه الأسر.
- 2- الوصول إلى اقتراحات تساعد الأسر و الفاعلين في إعادة إنتاج هذه المجالات العمرانية على المستوى المحلي لتجاوز بعض المشكلات الناتجة على السكن الاجتماعي الجماعي (العمودي).
- 3- إبراز أشكال التفاعل و طبيعة و مدى تأثير المجال العمراني على نمط حياة الأسر

التساؤل الرئيس: هل للسكن الاجتماعي الجماعي "العمارات" كنمط عمراني حضري علاقة بالتحويلات في بنية الأسرة و علاقاتها الجو راية في هذا الفضاء العمراني في المناطق الصحراوية؟

و قد اعتمدت هذه الدراسة: على المنهج الوصفي، و تم استخدام العينة القصدية. و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- ضيق المساكن و الغرف التي تكاد تكفي لزوجين و طفل واحد هذا ما يؤدي إلى نقص الدفئ العائلي بالنسبة للأسر التي تعاني ضغط ديمغرافي خاصة إذا كان من كلا الجنسين وهذا يلعب دور في فك الروابط التفاعل داخل أفراد الأسرة.
- 2- يتميز سكان الأحياء الحضري، ذات الطابع العمراني العمودي بالتنوع الاجتماعي والثقافي للأسر.

* مذكرة تخرج مكلمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، 2014/2013 .

الدراسة الثانية:

"الأزهر دقلة" (مذكرة تخرج مكلمة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجيا، عنوان الدراسة، تحولات البيئة الأسرية في السكن العمودي، سكن 34 مسكن حي النصر ورقلة). (جامعة ورقلة).

هدفت هذه الدراسة إلى:

- 1- إبراز أهمية الدراسات الأنثروبولوجية التي يجب أن تسبق المخططات الإسكانية. التأكيد على أن للبيئة آلياتها الكفيلة برفض ما لا يتفق معها من مفردات إسكانية و ثقافة وافدة.
- 2- التأكيد على أن بين الإنسان و البيئة علاقة حتمية، تنتج عنها أنماط إسكانية مميزة مما يحقق تكيف الإنسان مع محيطه.
- 3- التأكيد على أهمية المحافظة على الموروث الإسكاني البيئي و تطوره.

التساؤل الرئيس:

هل مجال السكني العمودي يغير من بنية الأسرة أم العكس و ما مدى التوافق بين الأسرة و مجالها السكني العمودي؟
واعتمدت هذه الدراسة على: المنهج الوصفي، و تم استخدام العينة العشوائية البسيطة.
أدوات الدراسة: الملاحظة، المقابلة.
و توصلت الدراسة إلى نتائج التالية:

في ظل تغيير الإسكان و طغيان نمط الإسكان العمودي نجد أن هذا النمط الجديد أثر بشكل كبير في العلاقات الأسرية و أحدثت تغييرات على مستوى التركيبة البنائية و الوظيفية فعلى الرغم من توفر المرافق و الخدمات الحديثة داخل المسكن إلا أنها تعجز عن استيعاب الأسرة و أفرادها لكونها إطار ضيق لا يسمح لها بممارسة مختلف النشاطات الاجتماعية و الثقافية، فهذا النمط الحديث من السكن لم يراعي خصوصية الأسرة الجزائرية و لم يأخذ بعين الاعتبار بثقافة و عادات الأفراد لذلك فهي عاجزة عن تقديم الوظائف و الخدمات المنتظرة منها، لذلك لجأت نسبة كبيرة من مجتمع الدراسة إلى إدخال تغييرات و تعديلات على مساكنها لكي تتوافق مع حجم الأسرة .
* مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، بدون سنة.

الفصل الثاني: مورفولوجية المسكن العمودي

1: مراحل تطور المسكن في الجزائر

2: مورفولوجية المسكن

3: معايير و مواصفات المسكن

4: أنماط المسكن في الجزائر

5: أنواع المساكن العمودية المتاحة في

الجزائر

1- مراحل تطوّر السكن في الجزائر:

1- غداة الاستقلال من 1962-1966:

غداة الاستقلال، عرف الاقتصاد الجزائري نوعاً من التذبذب، مسّ كذلك الصعيد الاجتماعي و السياسي، فكان على السلطات الجزائرية تدارك الأمر واتخاذ الإجراءات اللازمة لخلق نوع من الاستقرار، فقامت بتسليط اهتمامها على الفروع والقطاعات الإنتاجية النشطة كالزراعة، الصناعة، قطاع البنوك والتأمينات، النقل، الخدمات و التجارة الداخلية والخارجية، و كذلك الاهتمام بالجهاز البنكي و مجال منح القروض. وفي هذه الفترة توقّف الاهتمام بإنجاز السكنات في الجزائر وذلك راجع لاستقلالها واستقرار معظم الجزائريين في السكنات الفارغة التي تركها المعمرين الفرنسيين بعد رحيلهم فلم تهتم السلطات الجزائرية آنذاك بقطاع السكن على غرار القطاعات الأخرى . لتقديرها أن السكنات الفارغة قادرة على استيعاب السكان الجزائريين، ولكن من خلال ميثاق طرابلس لسنة 1964م، لوحظ عجز هذه السكنات الفارغة على استيعاب العدد الهائل من الجزائريين خاصة الذين تدفقوا من الأرياف نحو المدن، فكان على السلطات الجزائرية إنجاز أكثر من 75000 سكن في المدن و أكثر من 35000 في الأرياف لخلق توازن بين الريف و المدينة. ومن هنا أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها مسؤولية إنجاز السكنات فاتجهت السياسة البنكية في بادئ الأمر في عملية إنجاز البرامج السكنية التي تركتها فرنسا قيد الإنجاز.

2- البرامج السكنية:

1-2 برامج السكنات من نوع الهياكل : تضم 16661 سكناً و تاريخ انتهائها سنة 1977م.

2-2 برامج سكنات نظام الرهن العقاري : تضم 9985 سكناً و تاريخ انتهائها سنة 1970م.

2-3 برامج سكنات ذات الإيجار المتوسط : و قدر حجم هذه البرامج بـ 8303 سلكن يتم توزيعها سنة 1975م.

- أهم إنجازات في فترة ما بين 1962 - 1966 : تتمثل هذه الإنجازات فيما يلي:

- القضاء على 1200 بيت قصديري.

- إنجاز 2000 مسكن من نوع "سكنات نظام الرهن العقاري".

- إنجاز 1400 مسكن من نوع "سكنات ذات الإيجار المتوسط" (معنصر عماد 2011/2012، ص 85، 86).

- مصادر تمويل البرامج:

منذ 1962م ، توقّف نظام تمويل السكنات ولم يعد يعمل كما كان في السابق ، وذلك بسبب توقّف " القرض العقاري الفرنسي " عن ممارسة نشاطه منذ 1962م ولم تعد

تمنح القروض الخاصة بإنجاز السكنات، لذلك فقد وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن

إكمال البرامج السكنية بذلك وصلت في الأخير إلى تحقيق إنجازات خلال فترة

1962 - 1966م، وأوكلت مهمة تمويل السكنات في هذه الفترة على كامل الخزينة

العمومية، أمّا بالنسبة لصندوق التوفير والاحتياط فلقد اقتصر نشاطه على منح القروض

الفردية ابتداءً من سنة 1966م، حيث توجّه هذه الأخيرة لإنجاز السكنات الجديدة أو

إتمامها وفق شروط تتوفّر في المستفيد بالموازنة مع القروض الفردية ويقوم الصندوق

الوطني للتوفير والاحتياط بمنع الجماعات المحلية أموال على شكل إعانات أو قروض.

- مرحلة المخطط الثلاثي 1967-1969 م :

أعطى "المخطط الثلاثي" انطلاقة جديدة لبعض الاستثمارات الصغيرة ، في سبيل خلق مؤسسات عمومية تنشط في مجالات متعددة غير أنه أعطيت الأولوية للنشاطات الصناعية بصفة خاصة ، كما أعطى "المخطط الثلاثي" أهمية لمجال السكن من خلال :

* إنهاء إنجاز السكنات التي في طور الإنجاز المقدّر عددها بـ 38000 سكن وكذلك * تسطير برنامج سكني تقدر تكلفته بـ 100 مليون دج ينجر على مدى 3 سنوات ويخص إنجاز 10500 سكن.

وتم تأسيس لجنة وزارية عن طريق المرسوم الصادر بيوم 1965/12/30م يترأسها وزير مكلف بالإنجاز و البناء إلى جانب جماعة من الرؤساء مختلف الوزارات وهدف هذه اللجنة دراسة الوضعية التي يعيشها الاقتصاد و خاصة قطاع البناء للوصول إلى حلول والإجراءات يجب اتخاذها ، ونتيجة هذه الإجراءات تم انطلاق إنجاز 16686 سكن ما بين الفترة 1966-1986م ، وذلك بفضل الموارد المالية المضمونة من طرف الخزينة الجزائرية لتمويل هذه المشاريع. ولكن السلطات الجزائرية لم تستطيع أن تنجز مسطر عليه في "المخطط الثلاثي". (المرجع السابق ، ص 87).

- مرحلة المخطط الرباعي 1970-1973:

1- برنامج السكنات الاجتماعية :

تعتبر الخطة الرباعية الخطوة الأولى والفعلية في التنمية في الجزائر من خلال برامج الاستثمارية والاجتماعية، تهدف إلى تحسين ظروف الحياة للمواطن وتلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع، والمرحلة التي مرّت بها البلاد تكلفت إعادة بناء صرع الاقتصاد الوطني عن طريق تخصيص جميع الإمكانيات المالية والمادية المتاحة لديها لتطوير وزيادة الإنجاز، فجنّدت الدولة الجزائرية جميع الوسائل اللازمة للوصول إلى تحقيق

سياسة استثمارية تتجاوب مع أهمية هذا البرنامج، و تم إنجاز السكنات بغلاف مالي قدره **1200 مليون دج**، خاصة أن جميع مدن الجزائرية آنذاك عرفت تمركزاً صناعياً جعل الفئات الاجتماعية تتمركز حولها، وبالتالي خلقت "ظاهرة النزوح الريفي". غير أنه في الحقيقة لم ينجز سوى **18000** سكن بغلاف مالي قدر بـ **1500 مليون دج** رغم زيادة الطلبات على السكن خاصة في المدن، إلا أن التجهيزات الاجتماعية المرافقة لهذه السكنات أصبحت تظهر بالقدر الكاف و بنوعية مقبول. ولكن مع نهاية "المخطط الرباعي الأول" صدرت تعليمة وزارية أخرى مع نهاية سنة **1973م**، حدّدت مفهوم جديد للسكن الحضري المخطّط وأصبح تحت اسم "السكن الاجتماعي المخطّط و هذه السكنات تنجز من طرف الدولة " ابتداءً من سنة **1974م**. (المرجع السابق، ص88).

- مرحلة المخطّط الرباعي الثاني 1974 - 1977م :

تعتبر من المراحل التي أعطت دفعا قويا للاقتصاد الوطني، حيث أعطت مجالات واسعة للاستثمار خاصة الثقيلة منها خلق مجالاً واسعاً للتصدير وذلك لضمان الإستقلالية المالية للبلاد.

2- برامج السكنات الاجتماعية :

- للوصول إلى إنجاز **100.000** سكن مع بداية الثمانيات ، حدّدت السلطات العمومية برنامج للسكن الاجتماعي من خلال "المخطّط الرباعي الثاني" على النحو التالي:
- الانطلاق في إنجاز **100.000** سكن بما فيه السكنات القيد التنفيذ.
- توزيع **90.000** سكن خلال هذه المرحلة كحد أدنى مع مراعاة تكلفة إنجاز هذه السكنات ليراعي مبلغ الكراء الذي يدفعه المستفيد من السكن قدرته الشرائية.

مصادر تمويل البرامج :

عرفت مرحلة بداية المخطط تغييراً في نمط تمويل السكنات تبعاً للتعليمية الوزارية التي أشرنا إليها الصادرة سنة 1973م، حيث أصبح تمويل السكنات على النحو التالي:

- الخزينة العمومية بنسبة 75 بالمائة لمدة 40 سنة بمعدل فائدة 1%.

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط نسبة 25% لمدة 20 سنة بمعدل 4.75%.

(المرجع السابق، ص90).

- مرحلة المخططين الخماسيين 1980 - 1989م :

3- برامج السكنات الاجتماعية:

جاء المخططان الخماسي الأول والثاني، لإعطاء دفعة قوية ورسم سياسة سكنية مختلفة من حيث خلق لظروف أكثر تطوراً وملائمة من أجل تطوير وتشجيع إنجاز السكنات الاجتماعية، حيث تمحورت تصورات المخطط الخماسي الأول لتنمية السكن حول ثلاثة محاور أساسية وهي:

- تنظيم المدن القديمة و توسيعها.

- تطوير الحياة السكنية في ريف وتحديث المراكز الحضرية في الولايات و الدوائر والبلديات.

- بعث مدن جديدة في مناطق الهضاب العليا و الصحراء.

- مسار السياسة السكنية في المخطط الخماسي الأول، حيث حظي قطاع السكن بالأولوية الكبيرة في توزيع البرامج الاستثمارية الاجتماعية إذا بلغت حصته نحو 42% ومعظمها موجهة للسكن الاجتماعي.

- أمّا فيما يخص جانب توزيع السكنات فلقد سجل ارتفاع سنة 1986م وذلك عن طريق الانتقال من 59555 سكناً سنة 1985م إلى 83627 سكن سنة 1986م.

مصادر تمويل البرامج:

عرف "تمط تمويل السكنات الاجتماعية" في هذه الفترة تغييراً، فبعدما كان عبئ السكنات يقع على الخزينة العمومية إلى جانب الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط صدرت تعليمة وزارية رقم 1 ديسمبر 1979م، وأوكلت مرة أخرى مسؤولية تمويل السكن الاجتماعي على عاتق الخزينة العمومية، وذلك راجع إلى التمهيد في تبني سياسة جديدة في نوعية السكنات الاجتماعية وظهور نمط سكني وهو السكن الترقوي، و يتكفل بإنشاء هذه السكنات عدة أطراف مثل: مؤسسة ترقية السكن العائلي، ديوان الترقية والتسيير العقاري، الخواص، البلديات. (المرجع السابق، ص91).

2- مورفولوجية المسكن:

اتّسمت الفلسفة التي قام عليها التصميم المعماري المعاصر والذي أفرزته قرارات سلسلة المؤتمرات الدولية للهندسة المعمارية CLAM، والمنعقدة على مدار النصف الأول من القرن الماضي، بالنظر إلى المسكن بوصفه وحدة أساسية كاملة، وذلك من خلال تصميم كل عناصر السكن وتحديد كافة تفاصيله من مساحته و واجهاته، وحتى وضع تأثيثه وطريقة استعماله دفعة واحدة، ثم القيام بعدها بعملية استنساخها من خلال عملية جمع حسابي أو تسلسلي لعدد من الوحدات السكنية المستقلة، وهو وضع الذي خبرته في بدايته الأولى الكثير من المجتمعات المتقدمة.

وذلك خلال مساعيها لإعادة أعمار أوروبا بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية حيث أدى إنصهاج الجهود وتركيزها على الشق الكمي، من خلال السعي لإنتاج عدد وافر من الوحدات السكنية، بغرض إشباع الطلب المتزايد على السكن وإهمال الشق النوعي للمسألة برمتها، مما أدى إلى تحول ما ينتج إلى مجرد أطر فيزيائية غير مهيأة لحياة إنسانية لائقة، و من الشواهد الحية لذلك نذكر المشروع السكني الذي تم إنجازه من طرف المعماري الفرنسي الكبير لوكر بوزيه سنة 1947م² بمدينة مرسيليا

والمعروف "باسم حي الشمس"، والذي يعدّ واحد من أشهر المباني لفترة ما بعد الحرب، خاصة أنه يمثل واحد من أصل 33 دراسة استعرضها ميثاق أثينا سنة 1933م² و تبنائها، والذي تقوم فكرته على تشييد مجمع سكني يبلغ طوله 137م² عرضه 24.5م² و ارتفاعه 56م²، يكون بمثابة مجتمع صغير بكل احتياجاته العامة الخاصة شقق مختلفة الأحجام، محلات تجارية، جمعيات تعاونية، خدمات عامة مشتركة، منظمات اجتماعية ورياضية، حيث كان غرض لوكر بوزيه إسكان 1600 ساكن موزعين على 340 عائلة، وذلك من أصل 04 ملايين عائلة في مختلف أنحاء فرنسا شردها الحرب، والتي سوف يتم توزيعها عبر كامل التراب الفرنسي، حيث تم بناء الوحدات السكنية المتصلة فيما بينها تضم داخلها شقق طويلة وضيقة تتموضع فيها غرفتا النوم والاستقبال في الأطراف، متركة حول ممر مركزي ذواته المطبخ والحمام، تؤمن تهوية عرضية و تخفف من حدة الشمس المتوسطة التي تطبع يوميات سكان مدينة مرسيليا.

غير أن عملية توطن الناس بها، وكذا المعيشة والتفاعل السكاني فيها كشفت بعد ذلك جملة من العيوب التي كدرت صفو حياة السكان بها، نذكر ما يلي:

- شقق ضيقة (خلايا سكنية).
- انخفاض أسقفها وعدم تناسب طولها مع عرضها.
- غرفة المعيشة ليست بالحجم الكافي.
- الممرات طويلة ومظلمة، اللجوء للإضاءة الصناعية والألوان الزاهية في النهار. (قاسمي شوقي، بدون سنة، ص 3-4).

2- معايير و موصفات المسكن:

"ويقصد به مجموع المقاييس والاعتبارات التي تم صياغتها من طرف المهتمين بشؤون العمارة و السكن، و التي يستوجب مراعاتها أثناء عمليتي التصميم وإنجاز الوحدات

السكنية، وذلك بغرض الاستجابة للاحتياجات الأساسية للمجتمع، و توفير فضاء سكني لائق لحياة إنسانية كريمة، من أجل الوصول إلى أقصى درجات الإشباع السكني "، والتي من جملتها اخترنا ما يلي:

1- معايير روبرت لرو: ميّز "روبرت لرو" في كتابه المدرج تحت مسمى: الإيكولوجية الإنسانية، بين ثلاثة أنواع من الاعتبارات التي ينبغي توفرها في أي بيئة سكنية وهي:
1-1 الشروط الفيزيولوجية: وتتلخص في الهدوء باشتقاقاته الثلاث: المادي، السمعي البصري.

2-1 الشروط غير الفيزيولوجية: و تتضمن بوجه خاص توفر الحماية، سواء متعلق منها بالتعدي على الكرامة، أو الحماية من السرقة و توفير الأمن. (شوقي قاسمي، ص4).

3-1 الشروط الصحية و السكنية: و تتمثل في توفرّ الهواء النقي، وقنوات تصريف المياه المستعملة ، ومياه الأمطار، انعدام الرطوبة داخل المساكن، التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتخلّص من النفايات المنزلية.

2- معايير توفيق محمد خيضر: ميّز هذا الأخير بدوره بين ثلاثة أنواع من الشروط التي ينبغي الحرص على استيفائها في أي تصميم سكني حتى يصبح مؤهلاً للحياة الأدمية الكريمة، و التي أوجزها في :

2-1 شروط توفير الحاجيات النفسية: و تتمثل في مجموعة من الاعتبارات التي من شأنها توفير متطلّبات الرّاحة و تحقيق الإشباع النفسي وهي:

- التهوية و الإضاءة و التدفئة و التكييف لكل زاوية من زوايا المسكن.

- تجنّب حدوث الضوضاء داخل المسكن.

- توفير مجالات كافية لممارسة الرياضة و لعب الأطفال.

2-2 شروط حماية الأسرة من الأمراض: و تستهدف في المقام الأول ضمان سلامة

الصحة الجسمية، لمستخدمي المسكن و قاطنيه من الأمراض و الأوبئة التي قد تلحق بهم، وذلك من خلال:

- التخلّص من الفضلات بأنواعها بطريقة صحية عن طريق جمعها و نقلها إلى أماكن مخصّصة لها بواسطة وسائل تمنع انتقال الجراثيم و الأمراض.
- تزويد المسكن بالمياه الصالحة للشرب و الاستعمال المنزلي.
- مكافحة جميع أنواع الحشرات التي تساعد على انتشار الأمراض.
- تخصص غرفة نوم لكل فرد لتجنب الازدحام و الأمراض التنفسية و الجلدية و الأمراض المعدية.

2-3 شروط الوقاية من الحوادث المنزلية: وهي التي يمكن إنجازها فيما يلي:

- إقامة المسكن على أرض صلبة و ثابتة.
- توفير كل ما يلزم للوقاية من الحرائق و حوادث الكهرباء و الغاز.
- تفادي استعمال مواد بناء مغشوشة و الاعتماد على مواد بناء صلبة و صالحة.
- القيام بالصيانة الضرورية للمرافق و التوصيلات الكهربائية و المجاري الصحية (المرجع السابق، ص5).

3- محددات المنظمة العالمية للصحة: كما اجتهد الكثير من المختصين المنضوين

تحت راية المنظمة العالمية للصحة في تشخيص مجموعة الاحتياجات و المتطلبات التي ينبغي أن توفرها في أي سكن و تتمثل في:

- الاحتياجات الجسدية: و تتمثل في الاحتفاظ بدرجة حرارة مناسبة ، و نظافة و إضاءة كافية و الوقاية من الضوضاء و توفير أماكن لعب الأطفال.

- الاحتياجات النفسية: توفير جو السرية (الخصوصية) الفردية، حياة سوية للأسرة لأداء واجباتها و وظائفها، الإمكانيات الجمالية للمنزل والحي، الانسجام مع المعايير الاجتماعية السائدة.
- الوقاية من الأمراض: وتتمثل في توفير تمديدات مياه صحية و حمامات مناسبة، والحماية من التلوث في الجدران و الحشرات، و توفير و سائل حفظ الأطعمة من الفساد.
- 4 - الوقاية من الحوادث: مراعاة إقامة المسكن بحيث لا يتعرض السكان للحوادث و الحرائق و الكهربائية و التسمم بالغاز و السقوط ووقاية الحي من مخاطر السيارات . (المرجع السابق، ص6).
- 5- التحديات القياسية: وعند دراسة موضوع المواصفات القياسية للسكن، يجد المرء نفسه أمام عدد كبير وغير محدود من الاشتراطات، والتي يعكف أهل الاختصاص من مصالح وهيئات على وضعها في سبيل توفير الراحة في نظام البناء نفسه، والتي سوف نقصرها في هذا المقال في جانب التحديات المساحية.
- فيما يتعلّق بالمساحة المناسبة لمسكن أسرة يتراوح عددها ما بين 03-05 أفراد، فإن منظمة الصحة العالمية (W.H.O) قد حدّته بـ 260.3م²، يشكل الإطار المبني منها مساحة قدرها 123.3م²، أمّا الجزء الباقي من الأرض والتي تبلغ مساحتها 137م²، فيجب أن تترك شاغرة لأغراض المساحة الخضراء و لهو الأطفال، وهو ما يعادل حوالي 53 من إجمالي المساحة، حيث يكون التوزيع الهيكلي للمساحة البنائية بالتباين بين مكونات و أجزاء المسكن مع مراعاة أن تتزايد هذه المساحة مع تزايد عدد الأفراد الأسرة و تقل مع تناقصهم في حالة ما إذا كان الاتجاه العام يوحى بانفصال الأبناء عن ذويهم، و بدئوا في تكوين الأسر وإقامتهم في أحد المساكن المتعلقة بهم.

غير أن ارتفاع تكاليف البناء التي تزداد عام بعد عام، دفعت باتجاه تحديد الحد الأقصى لما يمكن أن تكون عليه المساحة للشقة الواحدة بـ 125م²، وهو التحديد الذي يتم بغرض ترشيده. (المرجع السابق، ص7).

3- أنماط السكن في الجزائر.

1- السكن الفردي:

هو سكن مستقل تماماً عن المساكن المجاورة له عمودياً له مدخل خاص ويمكن أن نجده بنوعين:

- منزل : مفتوح على جميع واجهاته (مستقل عموديا وأفقيا).

- مجتمع : له واجهات محدودة (مستقل عموديا فقط).

2- السكن النصف جماعي:

هو سكن جماعي به خصائص السكن الفردي، عبارة عن خلايا سكنية مركبة ومتصلة ببعضها عن طريق الجدران أو السقف، تشترك في الهيكل وفي بعض المجالات الخارجية ولكنها مستقلة في المدخل.

3- السكن الجماعي:

عبارة عن بناية عمودية تحتوي على عدة مساكن، لها مدخل مشترك ومجالات خارجية مشتركة وهي عمارات، أي مبنى يتكون من طابق واحد أو أكثر به درج داخلي يخدم جميع الطوابق بالمبنى، أو عبارة عن شقة ، وهي جزء من المبنى تتألف من غرفة واحدة أو أكثر. (معتصر عماد، 2012، ص 65).

4- النمط الشرعي: وهو السكن الذي يحتوي على جميع التراخيص الإدارية وفق

القوانين المحددة ، عقد الملكية ورخصة البناء و شهادة المطابقة ورخصة التقسيمات.

5- النمط الغير شرعي: و هو نوعان:

- سكن قابل لتسوية: مثلاً سكن ليس له رخصة بناء و ليس مخالف لقوانين التعمير، ويمكن تسوية وضعيته و هذا بتسهيل إجراءات التسوية.

- سكن غير قابل لتسوية: يعني مخالف لقوانين التعمير و ليس له تراخيص إدارية، مثلاً كمخالفة قواعد الارتفاعات، و بنايات غير مبرمجة في مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

6- النمط الحضري: وهذا النمط يتعلّق أساساً بتكيف البناءات إلى حياة عمرانية لائقة و ينقسم إلى نوعين:

1- النوع جناح: « هو سكن فردي يسمح بخلق و تحويل و المحافظة على المساحات الخضراء و يسمح بتواجد الريف في المدينة أو على الأقل مظاهر الريف مثل المساحات الخضراء التي تعبّر على الحقول، و هذا النوع من السكن كان خاص بالفئات الغنية». (داحي إسماعيل، 2014، ص70).

2- التخصيص: وهي وسيلة عمرانية تهدف إلى توفير السكن الفردي الحضري الأفقي المنظم و المنسجم مع النسيج العمراني، كما تهدف إلى الحد من انتشار السكن الفوضوي، إذ يتحصل المواطن على قطعة أرض متوفرة على جميع الشبكات و يقوم ببناء مسكنه وفق للقانون 02/82 المؤرخ في 1982/02/06 و المحدد لكيفيات تحضير رخصة البناء و التجزئة و رخصة المطابقة و قد اقتصر التخصيص في بداية الأمر على البلدية في إطار أحكام الأمر 26/74 سابقاً الذي ألغى بموجب القانون 25/90 المتعلّق بالتوجيه العقاري، و أصبحت التجزئة في ظل هذا القانون نشأ من طرف وكالات التسيير و التنظيم العقاري الحفري، أو من طرف أي شخص طبيعي وفقاً للقانون 29/90 الصادر في 01/12/1990 المتعلّق بالتهيئة و التعمير، و المرسوم التنفيذي رقم 76/91 الصادر في 28/05/1997 المحدد لكيفية دراسة شهادة التعمير و رخصة التجزئة و شهادة التقسيم و رخصة الهدم في حالة الضرورة،

والشكل الغالب في الوقت الحالي من حيث نشأ التجزيئات من طرف الوكالة العقارية، حيث أن المادة 55 من القانون 29/90 تنص على أنه يجب أن توضع مشاريع الخاضعة لرخصة البناء من قبل مهندس معماري ، معتمد رخصة البناء إلزامية في الحالات التالية : بناية جديدة، تمديد، البناية الموجودة.

7- النمط الريفي: يتم إنجازها في إطار ترقية الريف، يتميز مثلاً بوجود حديقة الأسقف المائلة المعالجة بالقرميد، أي مندمج مع الوسط من حيث الشكل و البناء.

8- النمط شبه ريفي : هذا النوع من السكن يوجد بسبب التنقلات الاستثمارية الفلاحية في المدينة هذه النشاطات كثيرة في الدول السائرة في طريق النمو ، وهي بالأحرى تختلط أو تجاور الأحياء القصديرية التي تشغل وضعيات عامة الأكثر عزلة. (المرجع السابق،ص75).

9- نمط الفيلات: تمتاز بجمال المظهر والاتساع، وتسكنها عائلة أو أكثر ويعتبر من الأنماط التي عرفتها المدينة وقد ارتبطت بالطبقة الأرستقراطية.

10- نمط السكن الفوضوي: وهي الأحياء التي أنتجت خارج النطاق التشريعي ويتميز بعدم كفاءة بنائه ، وغياب التجهيزات الصحية والمياه والإضاءة، وهي غالباً ما تكون مخالفة للقانون ومنتشرة في الدول النامية بكثرة (سهام وناسي، 2009 ، ص178).

أبعاد المسكن:

1- البعد الاجتماعي:

وهي المعايير الاجتماعية المؤثرة في تصميم وتشبيد المسكن، وهذه المعايير تأخذ بأسس عملية تصميم وبناء المنزل والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- النمطية: المسيطرة على التصميم والتشييد وذلك بسبب مجاورات الآخرين وتماشياً

مع وضع سائد في حقبة معينة ، فنجد في كل فترة معينة ما بين كل خمسة أعوام إلى عشرة أعوام يعود إلى نمط معين من أنماط التصميم ومواد البناء، ومن أمثلة ذلك زوايا قائمة ثم تحول النمط إلى زوايا دائرية، وهكذا فيما يخص عنصر معين.

- الاحتياط للمستقبل: وهو أن يفكر الفرد في تغيير وظيفة المسكن مستقبلاً، فقد يحول المسكن إلى وحدة للاستثمار وقد يحوله إلى مبنى إداري و تجاري....، مما يجعله يضع من الاحتياطات والمبالغات ما يرفع التكلفة ويحيد بالمسكن عن وظيفته.

- التعميم وعدم مراعاة خصوصية المكان والزمان: فنجد أن نوعية التصميم والبناء في الشمال والجنوب والغرب والشرق والوسط، وفي السهول والجبال وفي لمناطق الباردة والحارة والمعتدلة والجافة وذات الرطوبة، كما في المدينة والقرية الواحدة، كما أن نفس النوعية تطبق في مساكن المراكز الحضرية وفي الأرياف ولم تؤخذ تلك الاعتبارات في الحسبان، كما أن الاعتبارات الزمنية في تغيير أنماط الأسرة وتغير سبل العيش والتحول في عدد وتكوين أفراد الأسرة عما كانت سابقاً أيضاً لم تؤخذ كما ينبغي في مسألة المسكن.

التركيز على الفراغات المعمارية للضيافة: من مجلس للرجال وآخر للنساء و صالة طعام وربما التين و غرف نوم للضيوف بالرغم من تناقص استخدامها خصوصاً في المدن بظهور بدائل أخرى كثيرة مثل صالات الناسبات والنوادي والمطاعم والفنادق. (سلوى سعيد 1986، ص51).

2- البعد الهندسي:

ويقصد بهذا البعد ما يتعلّق بأمر الهندسة و العمارة في مسألة السكن، و هذه نوردها في النقاط التالية:

-**التصميم المعماري:** وهو تحويل المتطلبات الوظيفية إلى أشكال وفراغات معمارية ذات علاقة تكاملية فيها بينها. هذه الفراغات إما أن تصمّم حسب الوظيفة المطلوبة لكل فراغ أو أن تصمّم وفق مؤثرات أخرى قد تكون شخصية أو اجتماعية طاغية في موضوع التصميم، حتى نتج عن ذلك كثيراً من الزيادات في العناصر والتضخيم لمساحاتها مما أوجد عناصر لا تؤدّي وظيفتها بكفاءة أو لا تؤدّي أي وظيفة. كما أن الفصل التام داخل المسكن بين الرجال و النساء في مرحلة التصميم يترتب عليه تكاليف

كثيرة في المواد المعمارية كالأبواب والجدران وما يتبعها زيادة في المساحات ، بالرغم من أنّ هذا الفصل من الناحية الوظيفية محدود بزمن قصير جداً وهو تواجد ضيوف وكان من الممكن تحقيق الفصل في هذه الأوقات المحدودة عن طريق حلول إبداعية وابتكارات مدروسة أقل تكلفة، وتضفي على المسكن جمالية هو بحاجة إليها. يضاف إلى ما سبق من استيراد أنماط جمالية من بيئات مختلفة ومناخ مغاير لمجرد التفرد ولفت الانتباه.

- **التصميم الهندسي:** « وهو يشمل النظم الإنشائية والكهربائية والميكانيكية التي

تكمل التصميم المعماري وتجعل من المسكن بيئة مريحة لساكنيه، فالنظام الإنشائي السائد هو نظام الهيكل من قواعد و أعمدة و هذا النظام مكلف، يضاف إلى ذلك أن التصميم الإنشائي يبني على الدراسات علمية لتربة الموقع ممّا يجعل التصميم الإنشائي يقوم على فرضيات محافظة جداً ، الأمر الذي يؤدي إلى مبالغة في الاحتياطات المكلفة جداً».

أمّا النظم الكهربائية فنرى كثيراً من المبالغات ذات التكلفة العالية، فالإسراف في الإنارة واضح جداً و بشكل جلي ، فنجد كثرة المصابيح في جميع أرجاء المسكن و بنفس قوة الإضاءة و في أماكن لا نحتاج إلا لتكرّر اليسير من الضوء و كأنّ الإضاءة الصناعية عنصر زخرفة معمارية ، يضاف لذلك استخدام "أنظمة كهربائية" متطورة بالرغم من عدم الحاجة إليها.

تأتي بعد ذلك "الأنظمة الميكانيكية" وهذه الأنظمة تشمل التكييف بشقيه (التبريد والتدفئة) و كذلك الأنظمة الميكانيكية الأخرى: كأنظمة التزود بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي وغيرها من الأنظمة التي تقع تحت هذا التصنيف، ففي هذا الجانب نجدد المبالغات الكثيرة خصوصاً في موضوع التكييف والتدفئة. (المرجع سابق، ص53).

3- البعد الإجرائي:

وهو المسائل المتعلقة بالنظم واللوائح المالية والإدارية التي تطبق على تصميم وبناء المسكن من قبل الجهات الرسمية، وفي هذا السياق نرى أن المسكن تأثر تأثيراً مباشراً بالجهات الممولة للبناء والمشرفة عليه منها المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة بالبناء وصناديق العقارات.

تشكل هذه الأبعاد وحدة مركبة متكاملة وأساسية في البناء والتشييد ، فيجب إذن الابتعاد عن مختلف الممارسات الخاطئة وتوظيف تلك الأبعاد بطرق عملية وعلمية وفنية. استخدام الأرض كأحد عوامل الإنتاج البارزة في الاستخدامات البديلة .(المرجع السابق،ص55).

5- أنواع المساكن العمودية المتاحة في الجزائر:

بعد تسجيل تأخر وعجز كبيرين في قطاع السكن ، لجأت الدولة إلى اعتماد نماذج أو صيغ سكنية موجهة لكافة الشرائح الاجتماعية ، بهدف التقليل من حدة الأزمة المتفاقمة ، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم الصيغ السكنية المتاحة في الجزائر وهي:

1- السكن الاجتماعي:

« وهو سكن ممول إجمالاً من أموال الدول يبلغ متوسط حجمه 3 غرف بمساحة مقدرة ب 60 م². »

ويبقى السكن الاجتماعي أحد مهام واهتمامات الدولة أمام فتح الباب للمستثمرين العموميين والخواص ، ويوجه هذا النوم من المسكن للفئات المحرومة والتي لا تسمح لها مواردها بتسديد إيجار مرتفع أو الحصول على سكن مملك ، وتعيش في ظروف سكنية غير لائقة، ولكن بشرط عدم الاستفادة المسبقة من مسكن أو أرض للبناء أو دعم مالي من الدولة حسب الرسوم التنفيذية رقم 98-42 المؤرخ في 1 فيفري 1998

المحدّد لشروط وإجراءات الاستفادة من المساكن العمومية ذات الطابع الاجتماعي المعروض للإيجار.

ويتم اختيار المستفيدين بواسطة لجنة من بلدية مكونة من رئيس المجلس الشعبي وأعضاء يختارهم الوالي، وبعدها تتمّ معاينة ملفات المرشحين بعد التحقيق الميداني و ترتب هذه الملفات حسب سلم التثقيط الذي يعطى الأولوية لذوي الدخل الضعيف. (المياء فالق، 2006، ص42).

2- السكن التساهمي:

« هو نمط انتقالي تتطلبه الفترة الحالية من السكن الاجتماعي إلى السكن الترقوي حيث أنه موجه للفئات ذات الدخل المتوسط التي لا يحق لها الاستفادة من سكن اجتماعي و ليست لها الإمكانيات للحصول على سكن ترقوي مملك».

ويعرف "السكن التساهمي" كسكن أنجز انطلاقاً من دعم الدولة الموجه للحصول على الملكية بتطبيق المرسوم التنفيذي 304-1994 المؤرخ في 04 أكتوبر 1994 المحدد لقوانين وشروط تدخل الصندوق الوطني للسكن CNL و كيفية دعمها المالي للأسرة. يقدم الدعم من طرف CNL كقيمة مالية غير قابلة للتسديد لصالح المستفيدين و تضبط وفقاً لدخل المستفيد مضاف له دخل الزوجة. وتحدد شروط الاستفادة من الدعم كالتالي:

- عدم استفادة المترشح من مسكن في الحظيرة العمومية أو دعم موجه للسكن.
 - ليس للمستفيد أي ملكية على بناية ذات استعمال سكني.
 - تبرير المدخول الشهري على أن يكون أقل ب 5 مرات من المدخول الوطني.
- المتوسط المضمون يدخل ضمن عدة أشكال و يتميز بتنوع المساحات المقترحة كالتالي:

F3: بمساحة مسكونة بين 70م² إلى 80 م²

F4: بمساحة مسكونة بين 80م² إلى 90م²

F5: بمساحة مسكونة بين 90م² إلى 110م². (المرجع السابق، ص44).

3- السكن البيع بالإيجار:

ظهر هذا الشكل من العرض السكني طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 105/01 المؤرخ في 23 أبريل 2001 ، الذي يحدّد شروط وطرق الحصول على المساكن منجزة من أموال عمومية عن طريق البيع بالإيجار ؛ وهو موجه للفئات المتوسطة الدخل التي لا يتجاوز مدخولها 5 أضعاف المدخول الوطني المتوسط المضمون **SNMG**، ويقدم طلب الاستفادة على مستوى وكالة تطوير و ترقية السكن **AADL**، تقدّم شروط الأهلية لهذا المسكن و تدفع القيمة الابتدائية بحوالي 25 كحد أدنى من السعر المسكن والباقي تدفع على مدة 20 سنة. (جعار عايد، 2003، ص 32).

ويتكوّن هذا البرنامج من 50 شقق من نوع F3 بمساحة 70 م² و 50% شقق من نوع F4 بمساحة 85 م².

وقد شرع في عملية البيع بالإيجار لأول مرة في أوت سنة 2001 ببرمجة 55000 سكن طبقت كمرحلة أولى في أربع ولايات هي : عنابة، قسنطينة، الجزائر، وهران وقد تمت البرمجة على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تمت ببناء ألف سكن ستسلم في مارس 2004

- المرحلة الثانية: تمت ببناء 35 ألف سكن أخرى بمدة إنجاز 24 شهر، حيث يساهم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بـ 81 مليار دج كقروض بنكية يمنحها المستفيدون وتشارك الدولة بـ 42.4 مليار دج لأشغال التهيئة وحددت قيمة مساهمة المستفيدون بـ 27 مليار دج.

كما برمج ضمن مشروع المليون سكن إنجاز 250 ألف وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار خلال خمس سنوات المقبلة. (مرجع السابق، ص33).

4- السكن الترقوي المدعم:

« هو أحد الصيغ الحديثة التي جرى إحلالها خلال السنوات الأخيرة، فإن هذا النوع من السكن موجه للمواطنين الغير مؤهلين لاقتناء سكن اجتماعي ، ودخلهم يزيد عن 24.000 دينار و 108.000 دينار في الشهر».

ويجب التتويه بأنّ "السكن الترقوي العمومي" لا يستفيد من أي إعانة من قبل الصندوق الوطني للسكن كما هو الحال بالنسبة للسكن التساهمي وسكنات العدل، ولكن يستفيد من تخفيضات في ثمن قطعة الأرض، فإنّ "السكن الترقوي العمومي المدعم" هو صيغة جديدة استحدثت بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 10-235 في أكتوبر 2010 الذي يحدّد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة ؛ لاقتناء مسكن جماعي أو بناء مسكن ريفي ومستويات دخل طالبي هذه السكنات و كذلك كيفية منح هذه المساعدة، حيث أوجد من أجل تعويض السكن التساهمي.

و يعتبر "السكن الترقوي المدعم" موجه للمرشحين المؤهلين ؛ لإعانة من الدولة مباشرة ويتم إنجازها عن طريق متعهد في الترقية العقارية وذلك وفقاً لأحكام المادة 02 من المرسوم التنفيذي. (لمياء فائق، مرجع سابق، ص50).

الفصل الثالث: الأسرة المصرية

1: خصائص الأسرة المصرية

2: أنماط الأسرة

3: وظائف الأسرة

4: مكونات الأسرة في الجزائر

5: مراحل تطور الأسرة الجزائرية

1: خصائص الأسرة الحضرية:

الأسرة نظام اجتماعي مميز في المدينة و الريف على حد سواء ، و يبدو هذا النظام الأسري بسيط و معقد في آن واحد ، لأنه يشتمل على العديد من الخصائص التي تختلف من مجتمع لآخر ، أو من أسرة لأخرى في المجتمع نفسه و لكن يمكن أن نلخص هذه الخصائص على النحو التالي:

1- الأسرة هي أول خلية في المجتمع ؛ أي أنه بإتحاد مجموعة من الأسر يتشكل المجتمع البشري. كما أنها أكثر الظواهر والنظم الاجتماعية عمومية و انتشاراً و يمكن سر تكوّنها في الرباط المقدس الذي يجمع المرأة و الرجل بطريقة أقرتها القوانين و التشريعات الدينية الوضعية ، فمن خلال الرباط الرسمي يمكن للأسرة أن تتكوّن و أن تنمو بـاستمرار و لكن ليس إلى ما لا نهاية فهي بالضرورة تتوقّف في حجم معين حسب نوع الأسرة و حسب المجتمع و نقصد بذلك أن الأسر مختلفة فنجد الأسرة القديمة إن صح التعبير و التي تشير إلى الأسرة التقليدية ، التي تضم عدداً كبيراً من الأفراد ابتداء من الجد إلى أحفاده ، خلافاً للأسرة الحديثة التي تضم عدداً أقل من الأفراد فتتكون من الأبوين و طفلين أو ثلاثة على الأغلب، هذه المقارنة تقودنا أحر للأسر بين المجتمعات ؛ حيث نجد أن المجتمعات المتقدمة تميل إلى حجم الأسرة الصغيرة أو مهمة الأسرة الزوجية، في حين أن المجتمعات النامية خاصة المجتمعات العربية لا تزال تضم أسر بعدد أفراد كبيرة.

2- تُعدّ الأسرة مصدر العادات و التقاليد و الأعراف و قواعد السلوك و الآداب العامة ، وهي دعامة الدين و تساهم في نقل التراث الاجتماعي من جيل لآخر عن طريق التنشئة الاجتماعية التي توفرها الأسرة لأفرادها و من خلالها تمارس عليهم قواعد الضبط الاجتماعي. (حسين رشوان، 2003، ص27).

- 3- تطبع الأسرة أفرادها بكل خصائصها و طبيعتها، فإن كانت الأسرة قائمة على أسس دينية وقيمة ، تطبع حياة أفرادها بطابع ديني قوي و متين .
- 4- الأسرة وحدة إحصائية ؛ أي يمكن أن تتخذ أساساً إجراءات الإحصائيات المتعلقة لعدد السكان و مستوى معيشتهم ، وظواهر الحياة والموت ، ويمكن أن تتخذ عينة للدراسات والبحوث والتجارب العلمية والاجتماعية ، للوقوف على حجم المشاكل، ورسم الخطط الفنية المثمرة للقضاء عليها.
- 5- الأسرة هي الوسيط الذي سعى فيه المجتمع لإشباع غرائز الإنسانية و دوافعه الطبيعية ، والاجتماعية و ذلك حب الحياة و بقاء النوع وتحقيق الدوافع الغريزية والجنسية والعواطف والانفعالات الاجتماعية ، وهي تقوم للأسرة كذلك بعمليات التنظيم والإتصال بين أفرادها.(سامية مصطفى الخشاب، 2008، ص13).

6- مقارنة بسيطة بين خصائص الأسرة التقليدية و الأسرة الحضرية:

خصائص الأسرة الحضرية	خصائص الأسرة التقليدية
تمتاز الأسرة الحديثة بقلة عدد أفرادها.	حور الأسرة التقليدية أكثر من غيرها من الناحية العددية.
يتمتع أفراد هذه الأسرة بالحرية الفردية العامة.	تمثل جماعة متماسكة و شديدة الترابط ،و تحدد أدوار أفرادها و أنماط سلوكهم.
السلطة ليست بالضرورة عائدة للأب، بل تتغير بتغير المركز الاجتماعي لأفراد الأسرة.	الأسرة التقليدية تخضع للسلطة الأبوية ؛ أي أن الأب هو صاحب السلطة العليا.
الاهتمام بمظاهر الحضارة مقابل إغفال الكثير من المسائل الضرورية، كإهمال تنشئة الأطفال على القيم الدينية.	إهمال كل ما هو ثانوي و التركيز فقط على ما يقوي تماسك العائلة.
عادة ما يكون الزواج متأخرًا نسبيًا، بسبب انشغال أفرادها بأمور عدة، كالتعليم والبحث عن العمل أولاً.	الزواج في هذه الأسرة يكون مبكرًا، خاصة بالنسبة للإناث.

7- الأسرة تؤثر فيما عداها في النظم الاجتماعية و تتأثر بها، فإذا كانت الأسرة منحلة و فاسدة في مجتمع من المجتمعات، تردى وضعه السياسي وإنتاجه الإقتصادي و معايير معيشة الأسرة و تماسكها. (محمود حسن، 1981، ص26)

2- أنماط الأسرة

تختلف الأنماط الأسرية باختلاف المجتمعات الإنسانية ، ولا نجد في مجتمع نمطاً واحد من الأسر وإنما تتعدد فيه الأنماط ، وعلى هذا أدرج الباحثون الأنماط الأسرية التالية:

1- من حيث الإنتساب الشخصي:

1-1 أسرة التوجه : وهي الأسرة الأولى لأي فرد منّا، التي تختص بالتربية والتعليم ونقل العادات و المعايير الاجتماعية.

1-2 أسرة التناسل : وهي الأسرة التي ينتمي فيها الزوجان و ينبجان الأطفال.

2 - من حيث الإقامة: و نجد فيها :

1-2 الأسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أسرة الزوج.

2-2 الأسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أسرة الزوجة.

2-3 الأسرة التي يترك لها حرية اختيار المسكن الذي ترغب بإقامة فيه سواء مسكن الزوج أو مسكن أهل الزوجة

2-4 الأسرة التي تفضل أن تسكن بعيداً عن الأهل بمسكن جديد و مستقل.

3- من حيث السلطة في الأسرة : توجد أربعة أنماط وهي :

1-3 الأسرة الأبوية تكون السيطرة فيها للأب.

2-3 الأسرة التي تكون فيها السيطرة للأم.

3 1 الأسرة البنيوية ويسيطر فيها أحد الأبناء.

3-4 الأسرة القائمة على أساس المساواة والديمقراطية (عبد القادر القصير، 1999، ص51).

4- من حيث الشكل:

تتخذ الأسرة أشكال عديدة في المجتمعات الإنسانية ، إذ تتباين في تكوينها، في أصلها ونسبها، و نورد في هذا الشأن بعض هذه الأشكال منذ غابر تاريخ الأسرة:

4-1 الأسرة التوتم : وهي أسرة كانت قائمة على أساس إنتماء الأفراد لتوتم واحد ،

أفراد هذا النوع من الأسرة تربطهم رابطة قوية متّحدة ليست قائمة على صلات الدم،

بل يكفي أنّهم ينتظمون تحت لواء توتم واحد.

4-2 الأسرة النووية: تسمى كذلك الأسرة الزوجية، وتشكل الأسرة النووية الصورة الأكثر انتشاراً في مجتمعاتنا المعاصرة و تتكوّن هذه الأسرة على الأغلب من الزوج و الزوجة و أبنائهم الغير المتزوجين، و هذه الصورة لا تبقى مستمرة مدى الحياة، حيث بزواج الأبناء تنقلص الأسرة النووية لتقتصر في الكثير من الأحيان على الأب والأم فقط ، ومن هنا نستنتج أن الأسرة تمر بدورات حياتية تتجه من الواسع إلى الضيق. (السيد عبد العاطي السيد و آخرون، 1977، ص67).

4-3 الأسرة الممتدة : هي أسرة يرتبط فيها الأفراد بعضهم البعض بصلة الدم ، وتتكوّن من عدد الأسر النووية، مثلاً الأسرة النووية الأولى فتتجب أطفالاً فيتزوجون و ينجبون أطفالاً في الأسرة نفسها ؛ أي أن هناك ثلاثة أجيال في أسرة واحدة ، و أفراد هذه الأسرة يشكّلون جماعة متّحدة و متضامنة ، يتساوون في الحقوق والواجبات والسلطة العليا فيها تعود لأكبرهم سنّاً ويكون بالطبع الجد. وهذا النوع من الأسر نجده منتشراً في الأمم الغابرة وفي المجتمعات التقليدية و الريفية، وكذلك في المجتمعات الحضرية عند بعض الفئات الفقيرة التي تلجأ للاجتماع في أسرة واحدة وتحت سقف واحد حتى يتمكّنوا من تلبية حاجياتهم الضئيلة وتقليص حجم معاناتهم إزاء نتاج التحضر، في مجتمع أصبحت فيه الكماليات ضرورية و أساسية. (المرجع السابق، عبد القادر القصير، ص54).

3- وظائف الأسرة:

يلاحظ أنّ تطوّر وظائف الأسرة من العصر القديم إلى العصر الحديث قد تطوّرت من الاتساع والكبر إلى الضيق والصغر، حيث نجد أنّ الأسرة تقوم بمجموعة من الوظائف الجوهرية تتداخل و تتفاعل مع بنية المجتمع، و بما أنّ الأسرة خاضعة لمنطق التغيير في الزمان و المكان من حيث الكم و الكيف أدى ذلك إلى تغيير وظائفها، فلم تعد الأسرة الحديثة تقوم بنفس الوظائف و بنفس الكيفية التي كانت الأسرة في القديم تقوم بها .

أنّ التطوّرات الاجتماعية الحاصلة على مستوى المجتمع، نتيجة لزيادة التخصص و تعدد المجتمع الحديث والنمو المستمر في التنظيمات البيروقراطية و إثبات أنّها أكفأ من غيرها من التنظيمات في تحقيق الأهداف المجتمعية"، وكذا إشباع الحاجات الفردية، سلبت بذلك من الأسرة وظائف عديدة كالوظيفة الإنتاجية التي انتقلت إلى المصنع و الوظيفة التعليمية التي انتقلت إلى المدرسة ولكن رغم ذلك تبقى الأسرة وظائف مقتصرة عليها وحدها فقط كالإنجاب والاشباع الجنسية التي يقرها المجتمع ، و نجد بذلك تشارك المؤسسات الأخرى في أداء وظائف أخرى. (التربية و التنشئة الاجتماعية) (طارق كمال، 2005، ص31-32).

ويمكن بذلك أن نلخص أهم وظائف الأسرة وذلك من خلال عرض تصنيفات بعض الباحثين رغم اختلافهم إلّا أنّهم اتفقوا في وظائف أساسية للأسرة. وقد جاء في مؤلف الباحث "طارق كمال" تصنيف لأهم وظائف الأسرة إلى أربعة وظائف رئيسية وهي:

1- الوظائف البيولوجية:

تقلّصت وظائف الأسرة من وحدة إقتصادية تنتج للمجتمع كل ما يحتاجه قد كانت هيئة سياسية و إدارية و تشريعية و دفاعية، و تتلخص وظيفة الأسرة البيولوجية في الإنجاب وما يسبقه من علاقات جنسية ضرورية لاستمرار الكائن الإنساني. (المرجع السابق، ص54).

2- الوظيفة النفسية:

كما يحتاج الإنسان للغذاء لينمو ويكبر فهو يحتاج إلى إشباع حاجاته النفسية، كالحاجة إلى الحب و الأمن و التقدير، و هذا لا يمكن أن توفره إلّا الأسرة ، حيث أنّها المكان الذي يجد فيه الفرد الحنان و الدفء العاطفي.

3- الوظيفة الاجتماعية:

و تتجلى هذه الوظيفة في تنشئة الأبناء ، التي يبدو تأثيرها في السنوات الخمس الأخيرة من الحياة الطفل، على وجه الخصوص، ففي هذه السنوات يتم تطبيع الطفل اجتماعياً و تعويده على م ختلف النظم الاجتماعية (التغذية، الإخراج، الحياء و التربية الحسنة

و الاستقلالية) ، كما تتضمن إعطاء الدور و المكانة المناسبة للطفل، و تعريفه بذاته و تنمية مفهومه لنفسه وبناء ضميره و تعليمه المعايير الاجتماعية ليعرف حقوقه و واجباته التي تساعده على الصحة النفسية و التكيف ووسطه الاجتماعي. فالأسرة تعدُّ الطفل إعدادًا اجتماعيًا و توجّه سلوكه في ما يجب عمله، و تعلّمه اللغة التي يتفاعل بها اجتماعيًا، كما تنقل للطفل المورثات الثقافية و الدينية و تعيّن له مكانته الاجتماعية للأفراد مكانة معينة في مجتمع.

4- الوظيفة الإقتصادية:

لقد تطوّرت هذه الوظيفة كثيرًا بوصفها وظيفة أسرية، ولعل من أبرزها في المجتمعات البدوية و القروية خاصة لم تعد مكفّية بذاتها إقتصاديًا، و هجر أفرادها إلى مناطق الحضرية (المدن) بحثًا عن الحياة أفضل و فرصة العمل، و إقتصرت نشاط القرى على أنواع محدودة من النشاط على تربية الدواجن، صناعة الألبان و الخبز . أمّا الأسرة الحضرية فإنّ وظيفتها في الإنتاج تتحدّد بطبيعة الحياة الحضرية في صنع الطعام و غسل الملابس، فهي تستهلك أكثر من كونها منتجة . (حنان عبد الحميد العناني، 2000، ص37).

أمّا الباحث "سعيد حسني العزة" فصرّف وظائف الأسرة إلى إحدى عشر وظيفة وهي:

4-1 دور الأسرة في إشباع حاجات الفرد : الأسرة هي مصدر الإشباع التقليدي

للأفراد ، فهي تقوم بتوفير الحب و الاحترام والأمن والحماية النفسية و الجسدية.

4-2 تحقيق إنجازات المجتمع : تعتبر الأسرة هي الوحدة التي تتكوّن من خلالها

النظام الاجتماعي و الإقتصادي و السياسي و الديني فهي:

4.2.1 تعد أفرادها للتفاعل مع الحياة الاجتماعية.

4.2.2 تمد الأسرة المجتمع بالأيدي العاملة والعقول المنفتحة، فالأسرة بمثابة المصنع

البشري الذي يزود المجتمع برجاله و نسائه.

4.2.3 تقوم الأسرة بعملية التطبيع الاجتماعي عن طريق تنمية العواطف الاجتماعية

في نفوس الصغار و المحافظة عليها عند الراشدين من أجل قيامهم بأدوارهم

الاجتماعية المختلفة.

4.2.4 تعتبر الأسرة وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي.

3- الوظيفة الاقتصادية : ما تزال الأسر الريفية تشكل أسراً مركبة ، وهي ما تزال

تعتبر الوحدة الاجتماعية في الإنتاج الريفي ، فهي تقوم بإنتاج الكثير من السلع داخل

الأسرة، حيث يقوم بعملية الإنتاج و الاستهلاك . أما في المجتمعات المعاصرة خاصة

في المجتمعات الصناعية فقد تحولت الأسرة إلى أسرة استهلاكية أكثر من كونها وحدة

إنتاجية.

4- تنظيم السلوك الجنسي و الإنجاب : إن الزواج ليس مجرد ظاهرة تخصّ الرجل

والمراة ،بل هو ظاهرة اجتماعية تتطلب مصادقة المجتمع عليه ، الأمر الذي يحدّد

حقوق وواجبات أفراد الأسرة، فهي الخلية الأولى المنتجة للنسل في المجتمع وهي التي

تنظّم سلوك أفرادها بحيث يكون محترماً للمجتمع و تقاليده.

5- إعالة الأطفال و تربيتهم : تلعب الأسرة دوراً كبيراً في إكساب الأطفال عاداتهم

ومعتقداتهم واتجاهاتهم وتكوين شخصياتهم و تهذيب خلاقهم و العناية بصحتهم، وتقديم

الرعاية الأسرية الضرورية لبقائهم حيث:

- تزود الأسرة أفرادها بمختلف الخبرات أثناء مراحل نموهم.

- تزود الأسرة أفرادها بالقيم الاجتماعية و الخلقية و الدينية.

- توفر لهم المحبة و الشعور بالإنتماء لها و لمجتمعاتهم.

- تساعد الأسرة أفرادها على القيام بأدوارهم الاجتماعية المختلفة.

6. **الوظيفة النفسية** : تلعب الأسرة دوراً رئيسياً في تشكيل و تكوين شخصية الفرد وفي نمو ذاته ، وإذا ما تعرّض أحد أقطاب الأسرة الرئيسيين للموت ، فقد يؤدي ذلك الحدث إلى انهيار كامل لعملية التنشئة الاجتماعية في أطفال أسرته ، إنّ جو الأسرة المريح يمكن الأطفال من النمو النفسي و الاجتماعي و الثقافي و الديني السليم.

7- **وظيفة المكانة**: إنّ أفراد الأسرة يستمدون مكانتهم الاجتماعية المرموقة من مكانة أسرهم في المجتمع الذي يعيشون فيه.

8- **وظيفة الحماية** : تكفل الأسرة لأفرادها الحماية الجسمية والنفسية والإقتصادية بمختلف أعمارهم سواء كانوا شباباً أو شيوخاً أو أبناء أو أمهات ، إخوان أو أخوات.

9- **الوظيفة الدينية** : تعلم الأسرة أفرادها القيم الدينية و تعلمهم احترامهم و ممارسة طقوسهم.

10- **الوظيفة الترفيهية** : تستغل الأسرة أوقات فراغها للقيام بأعمال ترفيهية، وذلك بإقامة حفلات أعياد الميلاد وليالي السمر المتعلقة بعدد السكان ، ومستوى المعيشة ونسبة المواليد والوفيات ولخدمة الأغراض العلمية.

11- **الوظيفة الإحصائية**: يمكن اتّخاذ الأسرة كوحدة إحصائية في إجراء الإحصائيات المتعلقة بتعداد السكان ، وتحديد مستوى المعيشة ، ونسبة المواليد والوفيات ، ولخدمة الأغراض العلمية. (سعيد حسني العزة، 2000، ص75).

4- مكونات الأسرة في الجزائر:

تتكوّن الأسرة في الجزائر من مجموعة من الأعضاء، يرتبطون برابطة الدم يسكنون تحت سقف واحد ويتفاعلون من بعضهم البعض في أدوارهم الاجتماعية، ويكونون بذلك وحدة إقتصادية و ثقافية مشتركة. ولكن عندما اتّسع نطاق الحياة الاجتماعية وتعقدت ظروفها وتفاعلت الأسر مع بعضها ، ظهرت فجوة بين الماضي والحاضر وبين الريف والمدينة فأخذت من الأسرة التقليدية الجزائرية كل وظائفها القديمة التي

إنحصرت في الريف الجزائري، و انفردت الأسرة الحديثة بمظاهر التحضر والحدثة، هذه التحوّلات التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الفترة الاستعمارية جاءت نتيجة رغبة الشعب الجزائري في رفع مستواه المعيشي و طموحاته في التقدم .(عبد الحميد دليمي، 2004،ص79)

فلبتعد عن العمل في الأرض و استبدلها بالعمل في المصانع ، وتخلّى عن عاداته وتقاليده واهتم بالتقليد الأعمى الذي لا يزيده سوى تخلفاً، هذا ما انعكس على مستوى سلوك الأفراد ومصالحهم و الجماعات التي ينتمون إليها وعلى مستوى تطوّر المجتمع نفسه. ففي ظلّ الثقافة الحضرية والتحضر السريع ، تكاد تخسر الأسرة الجزائرية مقوماتها بعد تفكك أعضائها الذين كانوا يعيشون تحت سقف واحد بما يعرف بالدار الكبيرة ، وهذه الدار التي كانت بمثابة الهوية الفعلية للأسرة الجزائرية والنظام الأساسي الذي ينظّم ويوجّه سلوك الأفراد ويخلق انسجام تام بينهم ،ونشير أنّه في الجنوب الجزائري (منطقة الصحراء) لا تزال الأسر الصحراوية تحافظ على الكثير من عاداتها وتقاليدها وطريقة تنظيمها ، لأنها لم تتأثر كثيراً بنتائج التحضر الذي شهده الشمال الجزائري . (مصطفى بوتفونشت،1984،ص37).

أمّا خصائص الأسرة الجزائرية فهي لا تختلف عن خصائص أسر بقية المجتمعات فقط تتفرد بطابعها المحافظ الذي خصّها بها الإسلام، و يتوز أهم ما في الأسرة الجزائرية كما يلي:

1- إن أهم خاصية للأسرة الجزائرية تتمثّل في كونها أسرة ممتدة وواسعة ، حيث تنظم فيها عدّة أسر نووية.

2- الأسرة الجزائرية تنتمي للأسر التي يكون فيها إنتماء الأبناء لأبائهم والأم يبقى إنتماءها لأبيها، والميراث فيها يقسم على الأبناء حسب ما أقرته الشريعة الإسلامية، للذكر مثل حظ الأنثيين.

3- تتميز الأسرة الجزائرية بأساليب خاصة في التربية و التنشئة الأسرية، و هذه الأساليب هي المحافظة، حيث تحافظ على تراث الأجداد و السلف لتنتقله إلى الخلف ؛ بمعنى أن الأسرة الجزائرية تقوم في تربيتها لأبنائها على ما تتعلمه البنت من أمها و الابن من أبيه، و هذا النوع من التربية نجده أكثر شيوعاً في المجتمعات الريفية و البدوية.

4- الأسرة الجزائرية المسلمة : أولى الإسلام الأسرة الجزائرية بعناية فائقة و رسم لتكوينها منهاجاً حتى يضمن لها الاستقرار و الاستمرار فوضع لها أحكاماً و قوانين في القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة .

5- تتميز الأسرة الجزائرية بوحدة دفاعية، أسرة تقليدية محافظة في أمور السمعة و الشرف و تأكيد الولاء الأسري. (المرجع السابق، ص54).

5- مراحل تطور الأسرة الجزائرية:

مرّت الأسرة الجزائرية بمراحل متعدّدة في نشأتها و تطورها ، و منه تأثرت وظيفتها في ظل هذه التغيرات و التطورات و نذكر هذه المراحل فيما يلي:

2- المرحلة الأولى في عهد الاستعمار:

لا يمكن لأيّ عاقل أن يتجاهل أن الاستعمار الفرنسي عندما دخل الجزائر دخلها مدمراً و مستعمراً ، فدمّر مزارعها و حقولها و حول قمحها إلى خمر و تبغ ؛ لأنّ الاستعمار كان يعلم أنّ الأرض هي محور رزق الجزائري و بالتالي إتجه إليها مباشرة بالتدمير و الحرق، و اتّجه نحو شعبها جماعات و أفراد هالكا و معدماً لكلّ من ينطق برفض الاستعمار و هذا من أجل أن تصبح الجزائر فرنسية، إلّا أن مصلحي هذه الأمة لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام هذه الهجمات الإبادية لشعب عربي مسلم، بل وقفوا ضد كل القوانين الاستعمارية آنذاك التي سنت لتفكيك المجتمع الجزائري بشتى الوسائل، و يمكن سرد بعض الأساليب الاستعمارية التي هدفت من ورائها إلى تفكيك الأسرة

الجزائرية خصوصاً والمجتمع الجزائري عموماً: مثل تحطيم النسب العائلي ، والتقتيل، والتشريد، والتنصير، ونشر الموبقات و الوسائل الهدامة مثل الخمر و القمار والزنا وغيرها.

وقد عانت الأسرة الجزائرية من الصعوبات و التهميش، و البطالة و انخفاض مستوى المعيشة مما أدى بها إلى رفض الاندماج في المشروع الجديد الوافد في الوقت الذي ظن فيه الاستعمار أن مشروع تفكيك الأسرة الجزائرية يسهل تنفيذه، و لكنه أخطأ الظن إذ أن عمليات الإبادة و القهر والتسليط عليها دعت أفرادها إلى الالتفات حول بعضها البعض والوقوف ضد المستعمر، وكل هذه العوامل التي اثرت في الأسرة الجزائرية وعلاقتها بسياسات المستعمر الإبادية عجلت في قيام الثورة التحريرية و تكون الأسرة الجزائرية. (المرجع السابق، لبرارة هالة، ص30).

وقد أمدتها بعوامل التحرير، إذ عمدت الأسر في الجزائر إلى جمع همم أطفالها أملاً في تحقيق استقلال البلاد فعبأتهم ضد المستعمر، ودفعت بهم في الشوارع متظاهرين وإلى كتاب والمساجد حافظين لكتا ب الله و متمسكين بثوابت هويتهم العربية الإسلامية رافضين لأساليب التنصير والعيش بإطمئنان في بلادهم ، فكان للأمم الجزائرية ما أرادت في شعلة الثورة الجزائرية يوم أول نوفمبر 1954م وجاء الاستقلال بالتربية السليمة للأمم الجزائرية. (المرجع السابق، لبرارة هالة، ص31).

2- المرحلة الثانية (ما بعد الاستعمار):

جاء المنعطف التاريخي سنة 1962م الذي طالما انتظرتة الأسرة الجزائرية بشوق لتحرر من قيود المستعمر و سياساته العنصرية وتعيش على قيمها و ثوابتها العربية الإسلامية ،ويحقق جيل الثورة أملاً في استرجاع أرضه و عاش جيل الثورة عهد الاستقلال محاولاً تحقيق آماله وطموحاته في حياة أفضل للمجتمع الجزائري، وتحقيق المساواة في فرص التعليم والتوظيف ،وحياة أفضل على كافة المستويات. (المرجع السابق، لبرارة هالة، ص32)

وتعدُّ الثورة من أهم العوامل التي أثرت على البناء الاجتماعي ، الذي استمر تأثيرها إلى ما بعد الاستقلال حيث تعرضت الأسرة إلى تغيُّرات على المستوى التنظيم الاجتماعي، حيث تلاشى الإقتصاد العائلي بعد ظهور الأسر الزوجية والنزوح من المناطق الريفية إلى المدينة والانتقال من الزراعة المعاشية إلى الصناعة نظراً لكثرة الحرف والعمل الذي جلبه الاستعمار والتصنيع وخروج المرأة للعمل، وهذا ما أكدّه "فرانز فانون" في قوله : " إنَّ تغيُّر نمط الأسرة الجزائرية نتيجة عملية التصنيع التي أتبعته في الجزائر، والذي أدّى إلى ظهور الأسرة النووية وخاصة في المناطق الصناعية". (فتيحة تمرسيت، 2015/2016، ص75).

ويعتقد أنّ الأسباب التي دفعت نحو التحوّل من " الأسرة الممتدة" إلى " الأسرة النووية" ، والتي تضم الوالدين و أطفالهم تتعلّق بالتحوّل الإقتصادي و المهني والسكني ونشوء المدن الحديثة.

وهكذا نرى أنّ "بارسونز" يعطي أهمية خاصة للتحوّلات الجغرافية والمهنية. بينما يرى "موجي" أنّ الأزمة السكنية قد شجعت على نحو واضح التحوّل إلى الأسرة النووية ، كما أنّه من الأهمية بمكان ملاحظة درجة انتشار الأسرة النووية في الوسط الحضري . وبالرغم من كلّ التوقعات حول زوال الأسرة الحتمي فهي لا تزال قائمة و مستمرة والتغيرات التي أصابت الأسرة كرابطة و بدلت في واقع أفرادها ، أو التي غيرت في قوانين الزواج و أعرافه إنّما أحدثت تحوّلات بنيوية على المجتمع ألا أنّها ليست من النوع الذي يحمل صراعات تذهب بـاستقرار المجتمع.(المرجع السابق، ص76).

وتتميز المدينة بأنماط من السلوك، وبعناصر من الثقافة المادية وغير المادية التي تواجه الزيادة الطبيعية للنمو السكاني، فتندفق الأسر على المدن سبب تغيرات ديمغرافية في المدينة وتغيرات في الأسرة ذاتها من جهة أخرى.

ويرى علماء الاجتماع أنّ الحياة في المدينة تؤثر على الأسرة من حيث البناء والسلطة والإنجاب، والوظائف التقليدية للأسرة كالتربية والضبط الاجتماعي والدفئ العاطفي لأفرادها، فمن حيث البناء أو الحجم، نجد أن المدينة التي تضم مؤسسات صناعية و تجارية تستخدم الفرد على أساس كفاءته وقدراته دون أي اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة. كما تسمح المدينة للأسرة بالتحرك في السلم الاجتماعي والإقتصادي من أسفل إلى أعلى أو العكس، كما قد تدفعه إلى التحرك الأفقي (الجغرافي)، فيتغير من مكان إقامته تحت ظروف فرص العمل، بعكس الحال في الريف الذي يجعله مرتبطاً بقطعة أرض معينة و بمجال خاص، الأمر الذي دفع بالعلاقات الأسرية إلى النزوع إلى الفردية، ومن ثم إلى تقلص حجمها من كونها أسرة ممتدة تتعدّد أجيالها إلى أسرة محدودة العدد غالباً ما تقوم على الزوج والزوجة وأبناهما الصغار و نادراً والدي الزوجين أو أحدهما. و لهذا تختلف خصائص المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي من النواحي الديمغرافية و الإقتصادية والاجتماعية ، ويظهر هذا الاختلاف بوضوح عندما تنتقل مجموعة من سكان المجتمع الريفي للعمل والإقامة في المجتمع الحضري . لكن يحدث صراع وتوتر مع البيئة الحضرية الجديدة لأنها مختلفة تمام الاختلاف عن بيئته السابقة ، وكذلك اختلاف في الأدوار الجديدة الذي يؤديها المهاجر من الريف إلى المدينة ولا يمكنه العيش في المدينة جسمانياً فحسب بل عليه كذلك أن يحافظ على كيانه في ظل تلك الظروف الإقتصادية والاجتماعية الغريبة عليه إلى حد بعيد ، ومن المستحيل أن يمزق أصوله بسهولة مع بيئته القديمة.(المرجع السابق،ص79،78).

مجالات الدراسة:

المجال المكاني:

تقع مدينة طولقة ما بين خطى طول $57^{\circ} 4'$ غربا و $33^{\circ} 05'$ شرقا، ما بين دائرتي عرض $34^{\circ} 38'$ و $35^{\circ} 07'$ شمالا و تبلغ مساحتها 1335 كلم، و تتكون من أربعة بلديات و هي طولقة بوشقرون، برج بن عزوز، و ليشانة.

و نجد مجتمع دراسة موضوعنا في حي 400 مسكن الذي يقع وسط مدينة طولقة يحده من الجنوب شارع ملاح الحاج، و من الشرق شارع الأمير عبد القادر، و الشمال شارع سلطان أحمد و الغرب شارع حشاني البحري، و يبلغ عدد سكانه 2448 ساكن.

المجال الزمني:

أجريت الدراسة خلال الموسم الجامعي 2020/2019 و تم تطبيق الجزء الميداني أي وزعت الاستمارة على عينة الدراسة خلال شهر ماي 15/05/2019 إلى غاية 21/05/2019 و تم تطبيقها على عينة من الأسر المقيمة في حي 400 مسكن بمدينة طولقة.

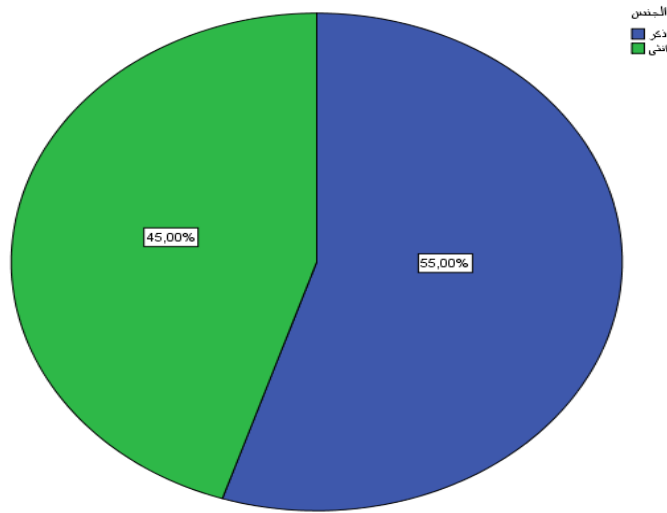
المجال البشري:

ويقصد بيه مجتمع الدراسة، و اعتمادنا في دراستنا هذه على الأسرة الحضرية التي تقيم بحي 400 مسكن بمدينة طولقة، و قد وزعنا 60 استمارة على عينة بلغت 60 أسرة.

1: جداول توضح البيانات الشخصية

الجدول (01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة	التكرارات	الجنس
55%	33	ذكر
45%	27	أنثى
100%	60	المجموع

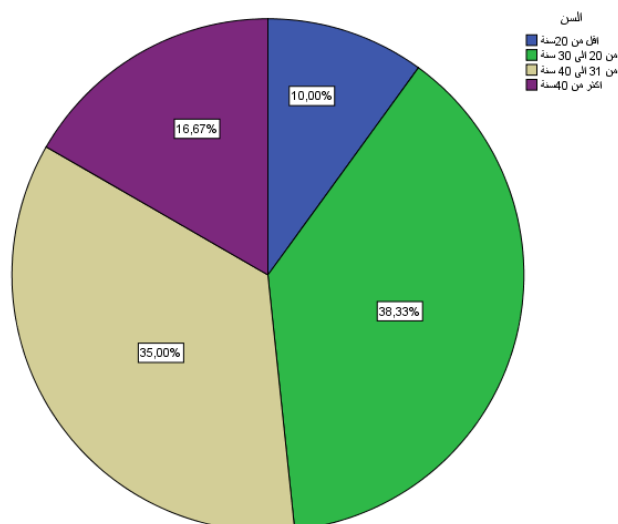


الشكل 1: توزيع الأفراد حسب عينة الجنس

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن نسبة الذكور قدرت بـ 55 %، في حين قدرت نسبة الإناث بـ 45 %، في حين قدرت نسبة الإناث بـ 45 % و هذا التقارب في النسب قد يساعدنا في الوصول إلى نتائج جيدة للدراسة، و ذلك بسبب تقارب الآراء بين نسب الرجال و نسب الإناث.

الجدول (02): توزيع أفراد العينة حسب فئات السن

السن	التكرارات	النسبة
أقل من 20 سنة	06	10%
20-30	23	38.3%
31-40	21	35%
أكثر من 40 سنة	10	16.7%
المجموع	60	100%



الشكل 2: يبين توزيع الأفراد حسب عينة السن

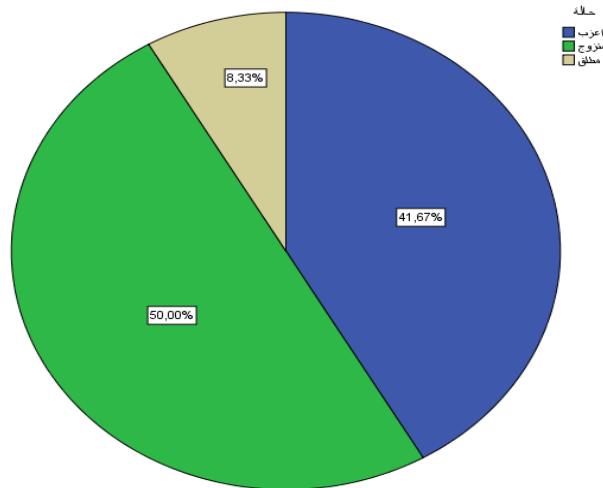
من خلال الجدول رقم (02)، نلاحظ أن أعمار المبحوثين قد انحصرت بين أقل من 20 سنة و بين أكثر من 40 سنة.

فالمبحوثين الذين تراوحت أعمارهم أقل من 20 سنة حظوا بأقل نسبة قدرت بـ 10% في حين المبحوثين الذين انحصرت أعمارهم بين 20 و 30 سنة حظوا بأكبر نسبة قدرت بـ 38,3% و تعتبر هي الفئة العمرية الغالبة لعينة الدراسة، و يلي ذلك المبحوثين الذين أعمارهم تراوحت ما بين 31-40 سنة، و قدرت نسبتهم بـ 35%

و تعد هاتان الفئتان هما الفئة الناشطة في المجتمع (الفئة المنتجة)، و العاملة و لذلك احتلت هذا النوع من المسكن (المسكن العمودي) و استطاعت أن تتخلى عن الأسرة الممتدة لتصبح أسرة نووية، و هذه من خصائص الأسرة الحضرية وهي تكوين أسرة مستقلة بذاتها، أما فئة المبحوثين الذين أعمارهم أكثر من 40 سنة فقدرت نسبتهم ب 16,7% و هذا ما يؤكد لنا أن حي 400 مسكن بمدينة طولقة يضم جميع الفئات العمرية.

الجدول (03): توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

حالة العائلية	التكرارات	النسبة
أعزب	11	16.9%
متزوج	46	70.8%
مطلق	05	7.7%
أرمل	03	4.6%
المجموع	60	100%

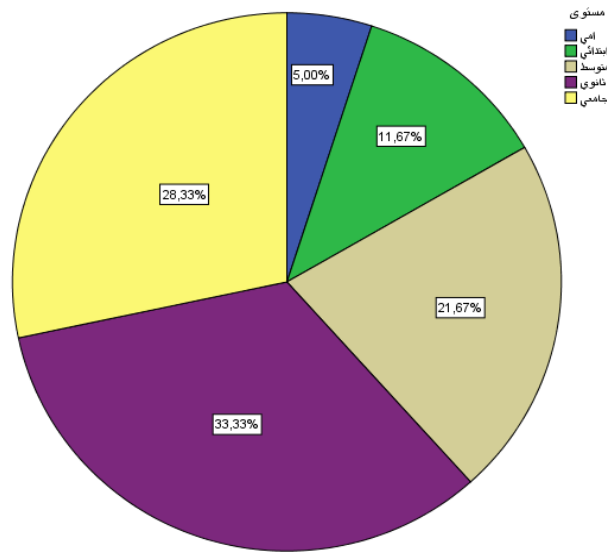


الشكل 3: يبين توزيع الأفراد حسب الحالة العائلية

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن فئة المبحوثين الذين بدون زواج تقدر نسبتهم بـ 16,9 %، و هذه النسبة تشمل الفئة العمرية من 18 سنة فما فوق، في حين قدرت نسبة المبحوثين المتزوجين بـ 70% و يوض ح لنا المسكن أنه سلم فقط للأفراد المتزوجين، تليها فئة المطلقين التي قدرت نسبتهم بـ 7,7% و هي نسبة قليلة و ضئيلة و تكاد منعدمة نوعا ما، و هذا يدل على أن مجتمع مدينة طولقة مجتمع محافظ على الاستقرار الأسري، و يرفض رفضا باتا أن يكون للمرأة المطلقة مسكن منفرد بحد ذاته، أما بالنسبة لفئة المبحوثين الأرامل فقدرت بـ 4,6 % و هي قليلة الوجود في مساكن مدينة طولقة.

الجدول (04): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة	التكرارات	المستوى التعليمي
5%	03	أمي
11.7%	07	ابتدائي
21.7%	13	متوسط
33.3%	20	ثانوي
28.3%	17	جامعي
100%	60	المجموع



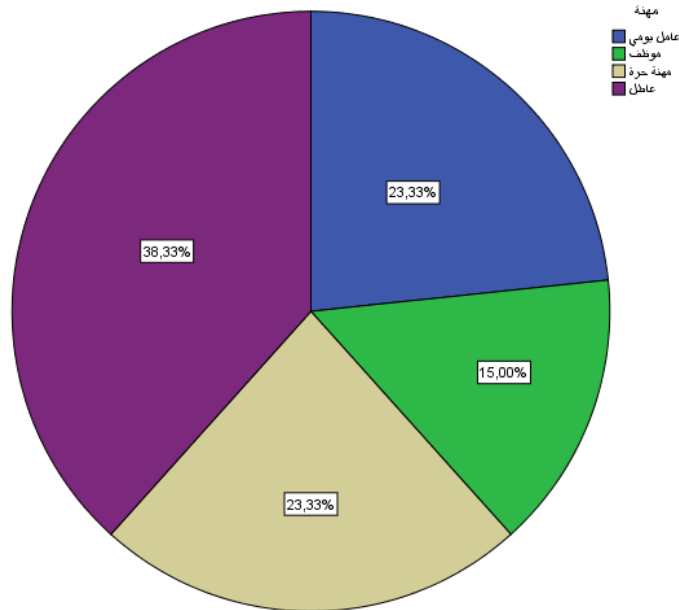
الشكل(04): يبين توزيع الأفراد حسب المستوى التعليمي

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن نسبة فئة المبحوثين (الأميين) قدرت بـ 05% فهي منعدمة و تليها نسبة فئة المتعلمون في الطور الابتدائي و التي قدرت بـ 11,7%، و تليها فئة المتعلمون في الطور المتوسط و قدرت نسبتهم بـ 21,7% أما بالنسبة لفئة المبحوثين الذين وصلو إلى مرحلة الثانوي فقدرت نسبتهم بـ 33,3% في حين الذين لديهم شهادات جامعية قدرت بـ 28,3% فقد ارتفعت نسبة التحصيل الدراسي في الآونة الأخيرة و هذا راجع لارتفاع الوعي الفكري لدى سكان مدينة طولقة، إما أكبر نسبة لدينا هم المتحصلون على شهادة التعليم الثانوي، و هذا الارتفاع راجع إلى أن المجتمع الطولقي كان مجتمع محافظ و نظرتة محدودة يمنع مواصلة المشوار الدراسي و خاصة للإناث، و لكن مع تغير الفكر و النظرة الاجتماعية للفرد فإن هذا أدى إلى التغيير الجذري للمعتقدات الاجتماعية السابقة، بالإضافة إلى أن التحصيل الدراسي أصبح شيء مهما في حياة الفرد و ينظر إليه على أنه صعود في السلم الاجتماعي و لهذا فإننا نجد أرباب الأسر يتنافسون لي تمكن أولادهم

من الحصول على شهادات عليا لرفع مكانتهم الاجتماعية بين الناس و إيجاد عمل ملائم في المستقبل.

الجدول (05): توزيع أفراد العينة حسب المهنة

مهنة	التكرارات	النسبة
عامل يومي	14	23.3%
موظف	09	15%
مهنة حرة	14	23.3%
عاطل	23	38.3%
المجموع	60	100%



الشكل 5: يبين توزيع الأفراد حسب المهنة

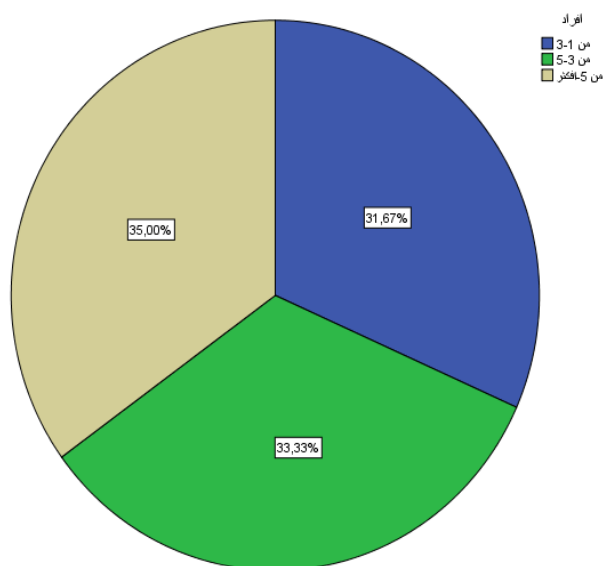
من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن أكبر نسبة هي فئة العاطلين عن العمل التي قدرت بـ 38,3%، أما ثاني أكبر نسبة فقد شملت فئتين، فئة العامل اليومي و المهنة الحرة بـ 23,3% في حين قدرت أقل نسبة بـ 15% و قد شملت فئة الموظفين. تعد نسبة

العاطلين عن العمل أكبر نسبة لأن العاطلين هم الأفراد الأقل حضا في توفير مسكن ملائم و مريح لأسرتهم، لذلك يلجئون إلى التسجيل في قوائم البلدية للحصول على مسائن اجتماعية جاهزة لراحتهم من عناء بناء مساكن فردية خاصة بهم، و هذا راجع إلى الدخل الضعيف، لذلك يتقبلون أي نوع من المساكن التي تقدم إليهم حتى و إن كان لا يتواءم الشروط الملائمة من حيث مساحة المسكن أو موقع أو حتى الجيران. و يتشارك العامل اليومي مع العامل المهن الحرة بنسبة واحدة، و هذا يدل على شيئين و هما:

العامل اليومي كالبطل لا يستطيع توفير مسكن ملائم لأن دخله ليس ثابتا و لا يمكنه حتى من توفير لقمة العيش، أما عامل المهن الحرة فدخله متقلب كتقلب الأسعار في السوق و خاصة التجار لأن الأسعار لا تكون ثابتة ، فأحيانا تكون عالية فينقطع الزبائن عن الاستهلاك لغلاء الأسعار و هذا يرجع بالسلب على عمال المهن الحرة.

الجدول (06): توزيع أفراد العينة حسب أفراد الأسرة.

عدد الأفراد	التكرارات	النسبة
من 1-3	19	31.7%
من 3-5	20	33.3%
اكثر من 5	21	35%
المجموع	60	100%



الشكل 6: يوضح توزيع الأفراد حسب عدد أفراد الأسرة

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن أعلى نسبة قدرت ب 35.3 %، لفئة المبحوثين الذين يتراوح عدد أفراد أسرتهم أكثر من 5 أفراد، أما الفئة التي يتعدى عدد أفرادها من 3-5 فقد قدرت 33,3 % ، في حين أن نسبة 31,7 % فقد شملت عدد الأفراد الذين يتراوح عددهم من 1-3 فرداً.

بالرغم من أن الاختلاف طفيف في عدد الأفراد، فهو يزيد بفرد أو اثنين في كل أسرة، إلا أن الحجم الأسري لا يتوافق مع حجم مساحة المسكن العمودي و لا يتلاءم حتى مع أقل عدد من الأفراد.

ثانياً: جداول توضح تأثير مورفولوجية المسكن العمودي على التركيبة الأسرية

الجدول (07): يوضح توزيع الأسر حسب المساحة الإجمالية للمسكن العمودي

المساحة	التكرارات	النسبة
65-55 م	56	93.3%
70 م	04	6.4%
المجموع	60	100%

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن نسبة 93,3% من أفراد العينة يقطنون في مساكن تتراوح مساحتها بين 55 - 65م، في حين 6,4 % هي نسبة الأفراد الذين يقطنون في مساحة لا تتجاوز 70م، فإن النسبة الكبيرة من أفراد العينة تقطن في المسكن الذي لا تتجاوز مساحته 55-65م، غير كافية تماما مع الحجم الأسري، حيث أقل أسرة متكونة من ثلاثة أفراد و قد يكون الأطفال صغار أو مراهقين، فكيف للمساحة السكنية أن تتلاءم مع حجم الأسر المختلفة.

الجدول (08): يوضح توزيع الأسر حسب عدد الغرف

عدد الغرف	التكرارات	النسبة
F2	08	13.3%
F3	41	68.3%
F4	11	18.3%
المجموع	60	100%

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المبحوثين الذين يسكنون في المسكن العمودي يتوزعون بالنسب التالية: نسبة عدد الغرف f2 قدرت ب 13,3% ، في حين نسبة عدد الغرف f3 فقدرت نسبتهم ب 68,3% ، أما بالنسبة لعدد غرف f4 فهي 18,3% ، نجد أن النسبة الأكبر من أسر 400 مسكن بمدينة طولقة يتمركزون في مساكن مكونة من ثلاثة غرف (f3) فتصبح الأسر المكونة من أكثر من 3-5 أفراد أو أكثر لا تتناسب مع مساحة المسكن، و نجد هذا في نتائج الدراسة التي تحصل عليها "داحي إسماعيل" في مذكرة تخرجه للماجستير كما أن ضيق مساحة المسكن فإنه لا يوفر غرف خاصة بالإناث و غرف خاصة بالذكور هذا ما يؤدي إلى فقدان الخصوصية الفردية كما أنه لا يتناسب مع طبيعة مجتمع الدراسة.

يسعى هذا الأخير على رفض الاختلاط بين الجنسين لأنه ليس من قيمه، إلا أن هذه المساكن لا تراعي ثقافة الأسر، وأيضا لكل الأسر عاداتها و تقاليدھا تفرض عليها إقامة أفراح و أحزان حيث يجتمع العديد من الأسر في مسكن واحد و لكن هذه المساكن لا تتسع إلى ذلك.

و بناءا على نتائج الجدول رقم (08) الذي حدد بأن أغلبية أسر 400 مسكن يقطنون في مساكن مكونة من (f3)، و جدول رقم (06) الذي كانت نتائجه أن أغلب الأسر تتكون على أكثر من 5 أفراد هذا ما يؤكد لنا بأن مساحة المسكن العمودي غير مناسبة و لا توفر الشروط الملائمة لأفراد الأسرة.

الجدول (09): يوضح توزيع الأسر حسب ملكية المسكن العمودي

المسكن	التكرارات	النسبة
ملك	50	%83.3
إيجار	10	%16.7
المجموع	60	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن اغلب السكنات هي سكنات ذات ملكية لإفراد العينة حيث قدرت نسبتهم ب 83.3%، أما البقية فهي سكنات ذات إيجار قدرت نسبة ب 16.7%، نجد أن الأفراد الذين يمتلكون مسكن ملكهم في السابق كانت الأغلبية تعيش في مسكن إيجار و لكن بعد ذلك حظوا بمساكن اجتماعية ملكية، أما بالنسبة إلى عينة الأفراد المستأجرين فلن تسمح لهم ظروفهم المادية بامتلاك مسكن.

الجدول(10): يوضح لنا مدة إقامة أفراد الأسر بالمسكن العمودي

النسبة	التكرارات	مدة الإقامة بسنوات
%43.3	26	5-1
%36.7	22	15-6
%16.7	10	25-16
%3.3	02	اكثر من 25
%100	60	المجموع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إن مدة إقامة أفراد العينة بدرجة كبيرة نوعا ما كانت بين 5-1 سنوات بنسبة تقدر ب %43.3، وبتكرار 26 من العينة، تليها افراد تراوحت مدة إقامتهم بين 15-6 سنة بنسبة %36.7 و التكرار 26 من العدد افراد العينة بعدها فئة أخرى تراوحت مدة إقامتها بين 25-16 سنة بنسبة %16.7 و تكرار 10 من افراد العينة ، و في الاخير فئة صغيرة جدا مدة إقامتها طويلة أكثر من 25 سنة بنسبة %3.3 وبتكرار 02 من الإجمالي لعينة الدراسة.

الجدول (11): هل مسكنك يفرض عليك نمطا محددًا للأسرة

النسبة	التكرارات	يفرض نمط
%53,3	28	نعم
%46.7	32	لا
% 100	60	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن نسبة المبحوثين الذين أجابو ب (نعم) قدرت ب % 53.3 في حين المبحوثين الذين أجابو ب (لا) فكانت نسبتهم %46,7، و هذا راجع إلى نوعية المسكن العمودي و ضيق مساحتها و عدم مراعاة للعدد الأفراد الأسرة و هذا ما دفع المجتمع الجزائري إلى تغير في تركيبته الأسرية من أسرة ممتدة

إلى أسرة نووية، فأصبحت الطابع الغالب في المجتمع الحضري و ميزة من مميزاته، أما بالنسبة للذين لم يتعارض مسكنهم مع نمطية أسرتهم أن أسرتهم صغيرة تتكون من 1-3 افراد و لهذا غير مجبرين على تغير في نمط أسرتهم.

الجدول(12): يوضح هل يتناسب حجم مسكن مع افراد الأسرة

تناسب حجم سكن مع افراد	التكرارات	النسبة
نعم	30	50%
لا	30	50%
المجموع	60	100%

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تساوي بنسبة مقدرة ب 50% بين الإجابتين بـ (نعم) و (لا)، في حين ترجع الإجابة بـ (نعم) لأن حجم الأسر صغير يتناسب مع مساحة المسكن و يمكن يرجع السبب بأن أفراد الأسرة قد أحدثوا تعديلات على مورفولوجية المسكن داخليا للتأقلم مع نمط المسكن، أما بالنسبة الذين أجابو بـ (لا) فهذا راجع إلى عدم التأقلم مع مورفولوجية المسكن العمودي و يواجهون صعوبات و مشاكل نفسية.

و كذلك في الأصل أسر تقليدية ممتدة تعودو على المساكن الأرضية التي توفر لهم الراحة والاستقرار.

الجدول(13): يوضح هل قمت بتعديلات على مسكنك

قيام بتعديلات	التكرارات	النسبة
نعم	23	61.7%
لا	37	38.3%
المجموع	60	100%

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن فئة المبحوثين الذين أحدثو تعديلات على مسكنهم أجابو بـ (نعم)، قدرت نسبتهم بـ 61,7% في حين الذين لم يحدثوا أي تعديل فكانت إجابتهم بلا فقدرت نسبتهم بـ 38,3% ، و يمكن إرجاع التعديلات الذين قاموا بها أفراد أسرة حي 400 مسكن بمدينة طولقة على مورفولوجية مسكنهم لعدة أسباب قد يكون ضيق المسكن و عدم إتساعه لأفراد الأسرة، كما قد يكون التعديل على مورفولوجية المسكن خارجيا إذ يقوم أفراد المسكن الذين يسكنون في الطابق السفلي بتوسيع مسكنهم باستغلال المجال الغير الرسمي الغير تابع للبنائية، كما قد يكون التعديل بسبب أن الأسرة تحافظ على حرمة أفرادها، أما التعديل في الطوابق العليا قد تكون على استغلال الشرفات و الفتوحات المطلة على الشارع أو تعديل على مستوى المطبخ أو الغرف لتكيفها مع حجم أفراد الأسرة. ونلاحظ ذلك في الملاحق رقم 2,3,4.

الجدول(14): يوضح هل قمت باستشارة مهندس معماري عند التعديل

النسبة	التكرارات	استشارة خبير
3.3%	02	نعم
96.7%	58	لا
100%	82	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين لم تستشير مهندسا معماريا و قدرت نسبتهم بـ 96,7%، في المبحوثين الذين أجابو بـ (نعم) فكانت نسبتهم ضئيلة جدا قدرت بـ 3,3% ، ويرجع عدم استشارة مهندس معماري لأن مجتمع الدراسة ينقصه ثقافة استشارة أخصائي في الهندسة المعمارية، كما أن أي تعديل يخص المسكن العمودي يستلزم تصريح و هذا يتعلق بالتعديلات على المورفولوجية الخارجية و هي التصريحات لا تعطى أو تأخذ وقتا ليوافقوا عليها.

ثالثا: جداول توضح تاثير مورفولوجية المسكن العمودي على الخصوصية الأسرية.

الجدول(15): يوضح هل المسكن العمودي يوفر الاستقلالية للأفراد الأسرة

توفر استقلالية	التكرارات	النسبة
نعم	20	33.3%
لا	40	66.7%
المجموع	60	100%

نلاحظ أن نسبة 66,7% لفئة الأفراد الذين أجابو بـ (لا)، أما النسبة الأقل فقدت بـ 33,3% ترجع لأفراد العينة الذين أجابو بـ (نعم)، فنجد أن مصطلح الإستقلالية يتعارض مع ما يوفره المسكن العمودي، لذلك جاءت أغلبية الإجابات بنعم لعدم احترام المسكن المسافة الشخصية لأفراد الأسرة فهو لا يوفر الجو الملائم للممارسات الفردية داخل الغرفة، كما أنه يفقد الخصوصية الفردية ولا يوفر أيضا غرف خاصة بالإناث و غرف خاصة بالذكور و هذا قد يؤدي إلى أمراض جسدية و نفسية مما يخلق القلق المستمر.

الجدول(16): يوضح هل يوجد افراد يقيمون معكم

إقامة الغير	التكرارات	النسبة
نعم	14	23.3%
لا	46	76.7%
المجموع	60	100%

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية افراد العينة لا يقيم معهم افراد آخرين بحيث قدرت نسبتهم بـ 76.7%، و في حين أن البقية القليلة من يسكن معهم افراد غير الأبناء بنسبة 23.3%، و هذا يؤكد لنا حقيقة واحدة و هي أن المساكن العمودية لا

تتناسب مع حجم الأسرة لذلك لا يستطيعون استقبال الضيوف، إما بالنسبة للأفراد الذين أجابو بنعم نجد أن أبناءهم المتزوجون لم يتحصل على مسكن خاص.

الجدول(17): يوضح ماهو شعورك في حالة وجود شخص آخر معكم في السكن

الشعور	التكرارات	النسبة
الراحة	13	21.7%
توتر	47	76.3%
المجموع	60	100%

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن اغلب افراد العينة لا يشعرون بالراحة (توتر) بوجود شخص معهم في المسكن و قدرت نسبتهم ب76.3%، في حين نجد نسبة قليلة من تشعر بالراحة في وجود شخص آخر في السكن بنسبة تقدر ب 21.7% ، و يرجع هذا إلى أن افراد الأسرة في حد ذاتها تعيش حالة قلق و توتر في نفسها و يزداد هذا الشعور بازدياد الضيوف لأن حجم المسكن لا يوفر الراحة لأفراده.

الجدول(18): يوضح هل حجم المسكن يتناسب مع احتياجات الأسرة

تناسب مع احتياجات	التكرارات	النسبة
نعم	21	35%
لا	39	65%
المجموع	60	100%

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة الذين أجابو بـ (لا) تراوحت نسبتهم 65% في حين الذين أجابو بـ (نعم) فقدرت نسبتهم ب 35%، وهناك عدة أسباب قد ترجع إلى عدم تناسب حجم المسكن مع احتياجات الأسرة و نذكر من ذلك أن المسكن العمودي يقيد حرية الأفراد و بذلك فإنه يقلل من إحتياجاتهم، قد يكون للمسكن العمودي أثر سلبي آخر قد

يجعل أفراد الأسرة يتخلون عن احتياجاتهم الضرورية، وقد تكون أبسط المتطلبات البيولوجية غير مريحة و محرجة.

الجدول(19): يوضح هل مساحة المسكن توفر للأطفال فضاء لممارسة أنشطتهم

النسبة	التكرارات	تناسب حجم مع نشاط أطفال
23.3%	14	نعم
76.7%	46	لا
100%	60	المجموع

نلاحظ أن نسبة 23,3 % ترجع إلى الأفراد الذين أجابو بـ (نعم)، في حين الأفراد الذين أجابو بـ (لا) فقدرت نسبتهم بـ 76,7 %، و ذلك لان الأطفال معروفون بكثرة الحركة و اللعب طوال الوقت و لكن المسكن العمودي لا يوفر المساحة المناسبة في ممارسة النشاطات العادية .

الجدول(20): يوضح هل أنت راضون عن مسكنكم

النسبة	التكرارات	مستوى الرضا
28.3%	17	نعم
71.7%	43	لا
100%	60	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 71.7 % من افراد العينة غير راضية بوضعية مسكنهم،. في حين أن 28,3% من النسبة الإجمالية للعينة فهي راضية عن مسكنهم، يرجع عدم الرضا عن المساكن للأسباب التالية : عدم نظافة مداخل المساكن العمودية ونجده موضحا في الملحق رقم 05، كذلك نجد أن المحيط الخاص بحي 400مسكن مملوء بالقذرات يوضحه الملحق رقم 06 ، والسبب ثاني فإن هذه المساكن لا تتوفر على الأمن بحيث أن أي فرد يريد دخول لهذه الأحياء قد يتعرض إلى العنف

اللفظي و الجسدي، و لهذا فإن أغلب الأفراد الذين يقطنون في هاته المساكن يجتمعون على نظرة عامة و هي ضرورة التغيير من مسكن عمودي إلى مسكن أرضي لأن الثقافة الغربية لهذه المساكن لا تتناسب مع الثقافة الإسلامية الجزائرية.

النتائج الجزئية للدراسة:

1- فيما يتعلق بنتائج الفرضية الأولى بعنوان تأثير مورفولوجية المسكن العمودي

على التركيبة الأسرية، توصلنا إلى النتائج التالية:

أن الجدول (07) و (08)، اللذان يشتركان في نقطة و هي ضيق مساحة المسكن العمودي، لا يتناسبان مع حجم الأسرة، مما يؤدي إلى حتمية تغيير نمطية الأسرة، من أسرة ممتدة إلى أسرة نوية و هذا ما تثبته نتائج العينة في الجدول (11).

و بناء على الجداول سابقة الذكر و ما توصلنا إليه من نتائج في جدول (13) فإن أغلب الأسر القاطنة بالمساكن العمودية قد اضطرت إلى تعديل من مورفولوجية المسكن بما يتناسب مع أفراد أسرتها و احتياجاتهم، و قد تنوعت التعديلات حسب حاجيات الأسرة فأحيانا نجد التعديلات كانت على مستوى الشرف، و أحيانا أخرى على المطبخ و الغرف، و هذا التعديل فيما يخص المورفولوجية الداخلية.

أما بالنسبة للمورفولوجية الخارجية فهي بصفة عامة تغييرات في مدخل المسكن العمودي فأغلب الأسر قد غيرت اتجاه المدخل و أضافت مدخل خاص (فردى) لتفادي المداخل الجماعية.

و كل هذه التعديلات أدت إلى تلوث جمالية المسكن بصفة خاصة و لمدينة طولقة بصفة عامة و يرجع هذا التلوث إلى عدم استشارة المختصين في مجال الهندسة و العمران، و هذه النتائج قد توصلنا إليها في الجدول (14).

2- فيما يتعلق بنتائج الفرضية الثانية وهي تأثير مورفولوجية المسكن العمودي على

الخصوصية الأسرية، توصلنا إلى النتائج التالية:

توضح نتائج الجدول (15)، بأن المسكن العمودي لا يوفر الشعور بالراحة و الإستقلالية لأفراده، و يفقدون خصوصيتهم الفردية.

أما بالنسبة للجدول (17) فقد وضح لنا أن المسكن العمودي لا يوفر الراحة لأفراده كيف إذا زاد شخص آخر بالمسكن.

يعرف المجتمع الجزائري بكثرة مناسباته الدينية و التجمعات الأسرية و لكن توضح نتائج الجدول (18) أنه أجبر الأسر على التخلي عن عاداته و تقاليده لضيق مساحة المسكن و عدم توفر غرفة خاصة لاستقبال لضيوف.

كما أن المسكن العمودي لا يوفر فضاءات خاصة للأطفال للعب، و هذا ما يؤدي إلى عدم التنشئة الجيدة لهم و هذا ما يوضحه جدول (19).

أما فيما يخص بنتائج السؤال المفتوح الأخير فكانت نظرة أفراد الأسر القاطنة ب 400 مسكن بمدينة طولقة هي العيش في مسكن أرضي لأنه يحافظ على خصوصيتهم و يتلائم مع قيمهم.

النتيجة العامة:

إن التغيرات و التطورات التي طرأت على الأسرة الجزائرية بصفة عامة و أسر بـ 400 مسكن بمدينة طولقة بصفة خاصة، نجد أن عامل المسكن أثر بشكل كبير في تغيير التركيبة الأسرية، وهذا راجع إلى افتقار المسكن العمودي للعديد من المعايير و المواصفات الملائمة لأي مسكن عادي، كما أنه ثقافة دخيلة لا يتماشى مع الموروث الثقافي للأسرة الجزائرية و نجد علاقة المسكن العمودي و الأسرة هي علاقة تأثير و تأثير، حيث أن المسكن العمودي يؤثر على التركيبة الأسرية في حين، تكيف الأسرة المسكن على حساب حاجياتها و هذا ما يؤثر بمورفولوجية المسكن العمودي .

الخطمة

في هذا العمل و بناءا على جل إجراءات الدراسة النظرية و الميدانية وما توصلنا إليه من نتائج في إطار فرضيات البحث، إن مورفولوجية المسكن العمودي حمل في طياته جملة من القيم و المعاني الحضرية الخاصة به و المرتبطة بالحياة اليومية للمقيمين فيه، فحاولت أغلب الأسر الانسجام معه فكانت ردة الفعل هي مقاومة المجال السكني الذي أهمل ثقافة الأسر، نتج عن ذلك علاقة تأثير و تؤثر بين المجال السكني و الأسرة الحضرية.

فإن مساحة المسكن العمودي لا تستجيب لكل متطلبات الأسرة، وهذا راجع إلى عدم مراعاة حجم و ثقافة الأسرة الحضرية، مما أدى إلى خلق عدة نتائج منها تقلص حجم الأفراد وإنتاج أسرة نووية حيث أصبحت النمط السائد في المجتمع. كما أنه يقيد من حرية أفرادها هذا ما دفع أغلب الأسر في خلق فضاءات داخلية و خارجية على مورفولوجية مسكنها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

سورة النحل، الآية 80.

الكتب

- 1- القصير، عبد القادر. (1999). الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة : لبنان، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة.
- 2- السيد، عبد العاطى السيد، وآخرون. (1977). دراسات في علم الاجتماع العائلي: الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
- 3- العناني عبد الحميد، حنان. (2000). الطفل والأسرة والمجتمع: الأردن ، عمان. دار الصفاء للنشر و التوزيع.
- 4- الضبع، عبد الرؤوف. (2003). علم الاجتماع العائلي : الإسكندرية. دار وفاء لندنيا للطباعة و النشر.
- 5- الجوي، إبراهيم مبارك. (2009). الأسرة و المجتمع (دراسات في علم الاجتماع العائلي): السعودية، الرياض. دار عالم الكتب للطباعة و النشر والتوزيع.
- 6- إسماعيل، حسن. (2007). الدلالات الحضرية في اللغة المقدسة عند ابن خلدون : لبنان. دار الفرابي.
- 7- بوتفوشت، مصطفى. (1984). العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة : الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.
- 8- ترلي، رابح. (1990). أحوال التربية و التعليم : الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.
- 9- خشاب مصطفى، سامية. (2008). النظرية الاجتماعية ودراسة المجتمع : القاهرة. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- 10- دليمي، عبد الحميد. (2004). دراسة في العمران السكن و الإسكان : الجزائر. دار الهدى.
- 11- دليمي، عبد القادر. (2000). الواقع والنظواهر الحضرية : قسنطينة. منشورات منتوري.

- 12- درواش، رابح. (2012). علم الاجتماع العائلة: الجزائر. دار الكتاب الحديث.
- 13- رشوان، حسين. (2003). الأسرة و المجتمع (دراسة في علم الاجتماع الأسرة): الإسكندرية. مؤسسة بباب الجامعية.
- 14- سلاطنية، بلقاسم، الجيلاني، حسن. (2017). منهجية العلوم الاجتماعية، المعرفة والمناهج البحث الاجتماعي: الجزائر. منشورات الدار الجزائرية.
- 15- سعيد محمد، سلوى. (1986). الإسكان و المسكن والبيئة: جدة. دار الشروق.
- 16- صبور، أحمد. (1959). المعرفة و السلطة في المجتمع العربي (ط3). بيروت: مكتبة الحياة.
- 17- غربي، علي. (2006). أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية.
- 18- زرواتي، راشيد. (2002). تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية: الجزائر.

المذكرات

- 1- تمرسيت، فتيحة. (2016/2015). الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي (دراسة سوسيو حضرية بحي النعجة الجزائر). رسالة دكتوراه. جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 2- داحي، إسماعيل. (2014/2013). التفاعل الاجتماعي في السكن الجماعي و أثره على نمط الأسرة (دراسة ميدانية لمجموعة من الأسر لمدينة ورقلة). رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة.
- 3- معنصر، عماد. (2012/2011). البناء المعماري العمودي لخيار السكن و انعكاساته على استهلاك العقار وتسيير المدينة (حالة المدينة الجديدة حي علي منجلي). رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر. باتنة.
- 4- لبرارة، هالة. (2008). الأسرة و المسكن في المدينة الصحراوية. رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر. باتنة.
- 5- وناسي، سهام. (2009/2008). النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان (دراسة ميدانية في مدينة باتنة حي 1020 مسكن). رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر. باتنة.

المجالات و الندوات

- 1- قاسمي، شوقي.(ب س). مسكن الازمة و اثره على جودة الحياة الاسرية في الجزائر المسكن الجماعي نموذجا. قسم العلوم الاجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 2- غوفي، مصطفى، لبرارة ، هالة. (2013 فيفري). الاسرة و المسكن بين الحاجات و الوظائف. العدد4. الجزائر.
- 2- مورييس، هالبورك. (1986). المورفولوجية الإجتماعية.
- 3- إسماعيل، حسن. (2007). الدلالات الحضرية في اللغة المقدسة عند ابن خلدون. لبنان: دار فراابي.
- 4- دليمي، عبد الحميد. (بدون سنة). دراسة في العمران السكن و الإسكان.الجزائر: دار الهدى.
- 5- سلاطنية، بلقاسم.الجلاني،حسن. (2017). منهجية العلوم الاجتماعية، (أدوات جمع البيانات و كتابة تقرير البحث الاجتماعي)،(الكتاب الثاني).منشورات الدار الجزائرية.
- 6- غربي، علي. (2006). أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية.
- 7- سلاطنية، بلقاسم. الجيلاني، حسن. (2017). منهجية العلوم الإجتماعية، المعرفة و المناهج البحث الاجتماعي (الكتاب الأول). منشورات الدار الجزائرية.
- 8- الضبع، عبد الرؤوف. (2003). علم الاجتماع العائلي، الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة و النشر.
- 9- درواش، رابح.(2012). علم الاجتماع العائلي، الجزائر: دار الكتاب الحديث.
- 10- الجوير، إبراهيم مبارك.)

الملاحق

ملحق رقم 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية



استمارة استبيان حول:

مورفولوجية المسكن وانعكاساته على الأسرة الحضرية
دراسة سوسيولوجية بعي 400 مسكن - طولقة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع حضري

إعداد الطالب، إشراف الأستاذة:

غربي أنيسة

ميراد حنان

المحور 1: البيانات الشخصية:

1. الجنس: ذكر أنثى
2. السن:
3. الحالة العائلية: أعزب متزوج مطلق
4. المهنة: عامل يومي موظف مهنة حرة عاطل عن العمل
5. المستوى التعليمي: أمي ابتدائي متوسط ثانوي جامعي
6. عدد أفراد الأسرة: 1-3 3-5 من 5 فأكثر

المحور 2: إنعكاسات مورفولوجية المسكن في تغيير تركيبة الأسرة؟

7. المساحة الإجمالية م
8. كم عدد الغرف بالمسكن؟ f2 f3 f4
9. المسكن الذي انت فيه؟ ملكك إيجار
10. ماهي مدة إقامتك بالمسكن سنة؟
11. هل مسكنك يفرض عليك نمط محدد من الأسر؟ نعم لا
12. هل يتناسب حجم مسكنك مع عدد أفراد الأسرتك؟ نعم لا
13. هل قمت بتعديلات على مسكنك؟ نعم لا

إذا لكانت الإجابة بنعم في أي مجال قمت بالتعديل؟

الشرفة الحمام

المطبخ الغرف

14. عند التعديل في مسكنك هل قمت بإستشارة مهندس معماري؟ نعم لا

المحور3: تأثير مورفولوجية المسكن العمودي على إلغاء الخصوصية لدى الأفراد؟

15. هل المسكن العمودي يوفر لك كل شروط الراحة و الإستقلالية؟ نعم لا

في حالة الإجابة بلا فما هو سبب ذلك؟

عدد أفراد الأسرة أكثر من عدد غرف المسكن فقدان الخصوصية الفردية

عدم إحترام المسافة الشخصية للأفراد أسباب أخرى.....

16. هل يوجد أفراد يقيمون معكم من غير الأبناء؟ نعم لا

في حالة الإجابة بنعم أذكر طبيعة العلاقة؟

قراية مصاهرة

علاقات أخرى.....

17. ما هو شعورك في حالة وجود شخص آخر معكم في المسكن؟

شعور بالراحة توتر

18. هل يتناسب حجم المسكن مع إحتياجات الأسرة؟ نعم لا

في الإجابة بلا فما هو سبب ذلك:

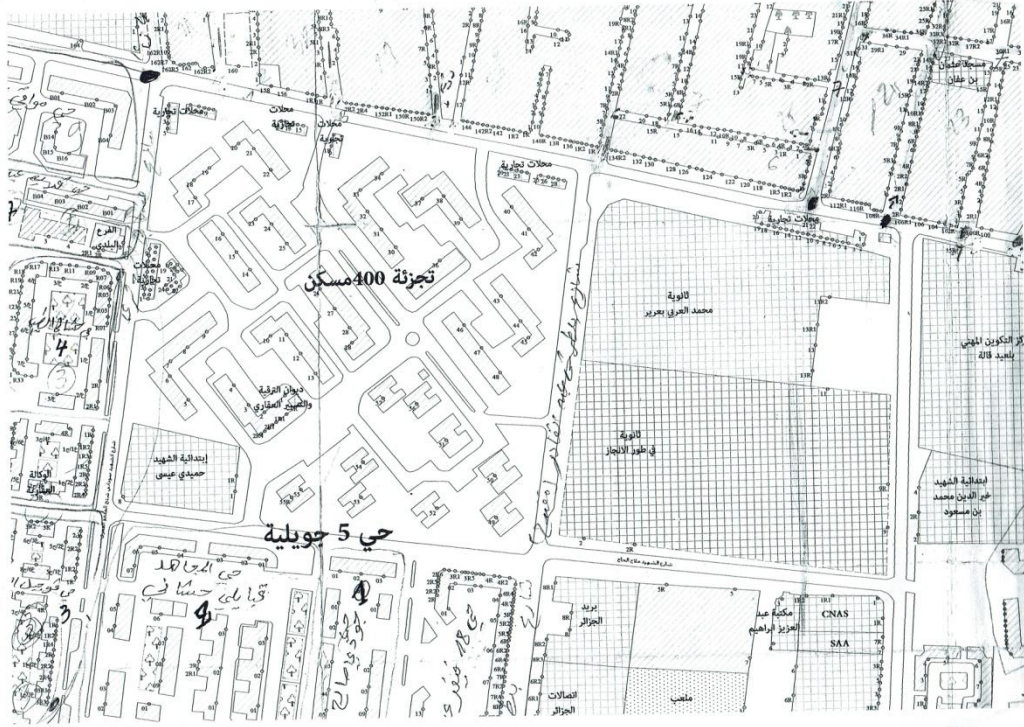
عدم الشعور بالاستقلالية ضيق مساحة المسكن

عدم توفر الخدمات الضرورية أسباب أخرى.....

19. هل أنتم راضون عن وضعية مسكنكم؟ نعم لا

في حالة الإجابة بلا فما هي الحلول بنظرك.....

ملحق رقم 02



موقع حي 400 مسكن بمدينة طولقة



صور توضع إدخال تعديلات على مورفولوجية المسكن

المخلص

تناولت الدراسة موضوع " انعكاسات مورفولوجية المسكن العمودي على الأسرة الحضرية" لذلك هدفت دراستنا في معرفة أهم التغيرات التي طرأت على الأسرة الحضرية و مورفولوجية المسكن العمودي، فنجد أن العلاقة بينهم علاقة تأثير و تأثر.

فإن المسكن يؤثر سلبا على نمط حياة الأسرة، و كذلك يلغي صفة الخصوصية الفردية مما يفقدهم حريرتهم. أما الأسرة فأثرت على مورفولوجية مسكنها بشكل كبير نظرا لضيق مساحته و عدم احتوائه لعدد أفراده ، فقامت بإدخال بعض التعديلات على فضاءاته، مما أدى بهذه التغيرات بتلوث جمالية مورفولوجية المسكن العمودي بصفة خاصة و المدينة بصفة عامة

Abstract

The present study is entitled « **The Reflections of the Morphology of the Horizontal House on the Urban Family.** » Thus, our investigation aims at knowing the most important changes that occurred on the urban family as well as the morphology of the horizontal house. Therefore, there exists a mutual relationship between the two entities (the house and the family). In other words, it is the influenced and the influential relationship.

In fact, the house influences negatively the family life's pattern. It also cancels individual privacy and this fact pushes individuals to lose their liberty . While, the family, in its turn, influenced deeply its house's morphology due to the lack of wide space, which is not sufficient for all the family members. Thus , the family ultimately inserted many modifications particularly on the morphology of the horizontal house and on the city in general.